

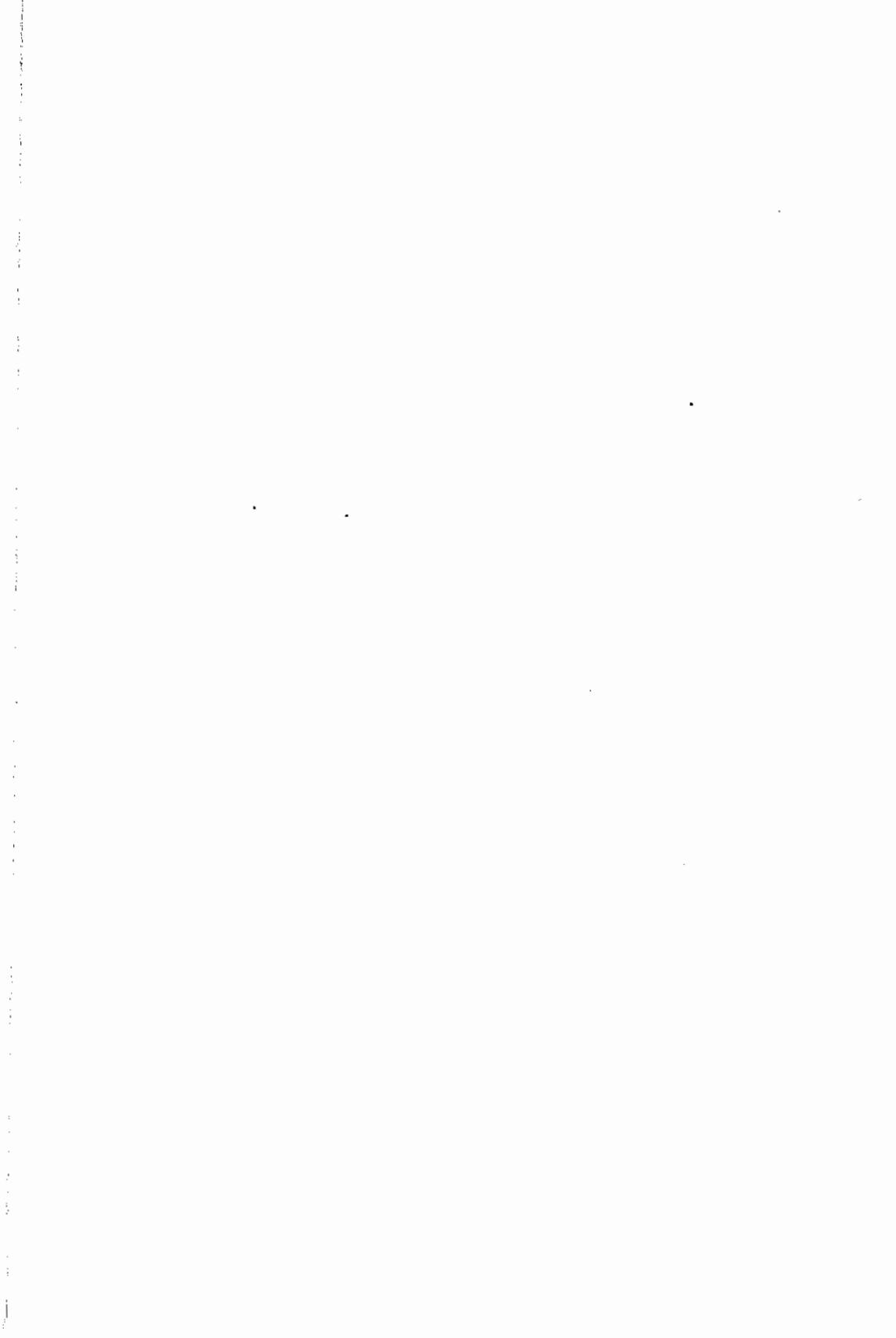
الفصل الثامن

حكومة فكنى .. العلاقات مع الولايات المتحدة

مباحث الفصل الثامن

حكومة فكيني .. العلاقات مع الولايات المتحدة

- * اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكي
- * السفير السابق فيلارد يزور ليبيا
- * مراسلات
- * زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات
- * في انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد
- * لايتنر .. سفير أمريكا الجديد
- * مخاوف أمريكية حول موقف فكيني من القاعدة
- * برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية
- * زيارة فكيني للبيت الأبيض
- * العابدية سفيراً بواشنطن
- * وثائق أمريكية محجوبة



الفصل الثامن حكومة فكيني .. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكي

تؤكد الوثائق^١ والوقائع تركز اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ليبيا في المحافظة على مصالحها الاستراتيجية والبتروولية بها. غير أنه يلاحظ من مطالعة الوثائق الأمريكية أنه مع بداية حقبة الستينات طرأت على الولايات المتحدة اهتمامات وهموم جديدة، بعضها يشمل دول الشمال الإفريقي جميعها وبعضها الآخر يخص ليبيا دون غيرها.

تزايد الاهتمام بدول الشمال الإفريقي

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩ والتي جاء فيها:

" إن الوزارة تعتقد أنه من المرغوب فيه، كلما سنحت الفرصة، تذكير الرئيس عبد الناصر وغيره من كبار المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة، اهتمام الولايات المتحدة الشديدة باستقرار دول الشمال الإفريقي بما في ذلك على وجه الخصوص ليبيا. لقد تبليغت الوزارة بما قاله الرئيس عبد الناصر للسفير البريطاني بأنه ليس له مخططات تستهدف آبار النفط الليبية وأنه على علاقات ودية مع الحكومة الليبية الحالية^٢. ورغم ذلك فإن التقارير تتواتر حول تعاطف ج . م . ع . م . مع عناصر مقاومة للنظام القائم في ليبيا (وكذلك الحال في تونس والمغرب) . ولا ينبغي أن يكون لدى ج . م . ع . م . أي وهم حول الأهمية التي توليها أمريكا لاستقرار هذه المنطقة لاسيما أمن المنشآت الأمريكية والنظام الحالي في ليبيا. وكلما حانت الفرص المناسبة، ونأمل بمناسبة زيارة المستر ويليامز^٣ للقاهرة، أن يكون بمقدور السفارة تذكير المسؤولين المصريين باهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع. "

- ١ موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 770.00 ومرسل منها صور إلى السفارات الأمريكية في بنغازي وطرابلس وتونس ولندن والرباط والجزائر . راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣ المجلد الحادي عشر - أفريقيا. ص (٤ - ٥).
- ٢ كانت يومذاك حكومة محمد عثمان الصيد.
- ٣ مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية.

ومما يتضح أيضا عن زيادة الاهتمام الأمريكي بدول شمال أفريقيا وأبعاد هذا الاهتمام الورقة التي أعدها المسئول عن الشؤون التونسية في وزارة الخارجية الأمريكية المستر STACK HOUSE بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٦ والتي جاء فيها^٤:

(i) " على الرغم من غياب اليقين لدينا حول بعض جوانب صورة الشمال الأفريقي، فإن وضع الغرب الآن أفضل بشكل كبير مما كان يمكن أن يبدو عليه منذ عام مضى خلال المعارك النهائية العنيفة للحرب الجزائرية. لقد خلفت تلك الحرب ندوبها على علاقات الغرب بهذه المنطقة كما يشهد بذلك الحضور المتزايد للكتلة الشرقية فيها. غير أن انتهاء الحرب سمح بوضع نهاية لما اعتبرته عناصر كثيرة من النخبة الحاكمة تنافرا (تباعدا) مؤلما. لقد سعت هذه النخبة بهمة إلى استئناف علاقات حميمة مع أوروبا الغربية. فرنسا ارتفعت إلى مستوى متطلبات الفرص المتاحة لها وانتهجت سياسات نشطة للتقارب وإعادة العلاقات الودية مع كل دولة من دول الشمال الأفريقي (على الرغم من أن بقايا روح انتقامية يمكن ملاحظتها في الطريقة التي تتبعها فرنسا بشأن إغلاق منشآتها العسكرية في قاعدة بنزرت التونسية^٥). الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية أسهمت في تعزيز تحول الشمال الأفريقي نحو الغرب. وبالنسبة للولايات المتحدة فلم تكن المشكلة هي البحث عن وسائل إقامة علاقات شمال إفريقية - أوروبية بقدر ما كانت محاولة تبين طرائق لتشجيع وإدامة علاقات قائمة بينها وبين دول هذه المنطقة وفي نفس الوقت تحديد وتنفيذ دور تكميلي لها يتوافق مع مصالحها وأهدافها. "

(ii) الكتلة (الشرقية) هي الأخرى وجدت في المنطقة حالة ربما تختلف عما كانت تتوقعه عاما مضى. فالمغرب وتونس غدتا أقل ترحيبا بالعروض والمفاتيح التي تقدمها الكتلة بالمقارنة لما كانت عليه الحالة تحت ضغوط الحرب الجزائرية. إن الجزائر ما تزال هدفا ضعيفا نسبيا أمام هذه الكتلة، إلا أنها لم تعد كما كان يتصور منذ عام خلى رأس جسر إنزال لنفوذ الكتلة الشرقية في شمال أفريقيا. وفي جميع هذه الدول الثلاث أصبح هناك اعتزاز شديد (لدى مواطنيها) بالاستقلال بات يشكل عائقا أمام الكتلة. وبسبب مواجهة هذه الأخيرة لحالة مقاومة في المنطقة أصعب مما كانت تتصور فلم تقم بتخصيص (رصد) إمكانات كبيرة من أجل تقويضها. ومع ذلك فما يزال اهتمام الكتلة الشرقية بهذه المنطقة كبيرا، ويمكن أن نتوقع استمرار بقائها منجذبة إليها بسبب الفرص التي تتيحها هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية. وفي الوقت الحاضر فإن الجزائر على وجه الخصوص غير حصينة وتبدو قابلة للسقوط بيد السوفييت . فحضور

٤ الورقة بعنوان " BASIC NATIONAL SECURITY POLICY - NORTH AFRICA IN THE MEDITERRANEAN Littoral " . وقد جرت مناقشة هذه الورقة خلال اجتماع وزير الخارجية الأمريكي لتخطيط السياسات يوم ١٩٦٣/٧/٣٠ . راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣ . المجلد الحادي عشر - أفريقيا ص (٤٩٨-٩٥٧) .

٥ تم الاتفاق في سبتمبر ١٩٦١ بين فرنسا وتونس على جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت التونسية مع نهاية عام ١٩٦٣ م . موسوعة السياسة م . س . ج / ١ ص (٥٦٦ - ٥٦٧) .

السوفييت فيها ليس مما يستهان به، كما أن الشهور الأخيرة شهدت تواجداً لهم فيها متزايداً بشكل كبير. "

(iii) وفي صيغ رقمية، فإن التواجد الأمريكي في المنطقة يبدو في إنحسار. فإنتهاء الحرب الجزائرية أدى بشكل حاد إلى تقليل مخاطر تحوّل الشمال الأفريقي بشكل مفاجئ إلى مدار الاتحاد السوفييتي. وأوروبا الغربية، بعد قبولها من جديد في المنطقة، أخذت تشارك في مساعدة المغرب والجزائر. و مساعداتنا لتونس تشكل مساهمة رئيسية لخطة إنمائية جرى إعدادها على أسس سليمة. وفضلاً عن ذلك فمساعدات أوروبا الغربية في تصاعد. إن وضعنا الاستراتيجي هو أيضاً في تضائل بعد سحب " عملية القيادة الاستراتيجية الجوية " من المغرب. إن هذا كله يشير إلى التزامات مادية أقل بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة، كما يقلل من احتمال أن تضطلع بالعبء الرئيسي في المساعدات الخارجية لشمال أفريقيا. ومع ذلك فلا ينبغي أن يوجد في هذا الوضع ما يدعو الولايات المتحدة إلى أن تنجرّ إلى حالة من الاطمئنان الأمني المزيفة. فالقوى الاقتصادية والسياسية المتجددة ستحاول التحرك لجعل المنطقة مضطربة. فملك المغرب يبدو أنه مسيطر على الأوضاع في بلاده، غير أن جهوده لإضفاء الطابع الدستوري الديمقراطي على نظامه الذي يحتفظ فيه لنفسه بالكلمة العليا تواجه معارضة مريكة. كما أن الأسس السياسية للجزائر الحديثة الاستقلال لم تستقر بعد في ظل محاولات بن بيللا إزاحة خصومه وتعزيز سلطانه، كما يحاول معالجة المشاكل الاقتصادية الهائلة في الجزائر. أما تونس فتبدو هادئة نسبياً، غير أنها تعرّضت لهزة في ديسمبر (١٩٦٢) إثر اكتشاف المحاولة التي استهدفت اغتيال بورقيبة، وما تزال أصوات المعارضة مسموعة. واهتمامات الكتلة الشرقية ما تزال متواصلة. ومن ثمّ فإن سياسة أمريكية مرنة ومنتبهة للمطالب الخاصة، والتي ليست دوماً قابلة للتوقع المسبق، لهذه الفترة المضطربة التي يمر بها شمال أفريقيا ضرورية لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة "

(iv) لقد كثر الحديث عن وحدة شمال أفريقيا منذ نهاية الحرب الجزائرية. غير أن التحليل الموضوعي يكشف عن وجود أسس محدودة لإحتمال وقوع مثل هذا التطور في شكل شامل يغطي المجالات الرئيسية للمصالح الاقتصادية والسياسية. فالخلافات السياسية والمرتبطة في الغالب بخصوصيات سياسية بين القادة (السياسيين) هي عميقة الجذور، كما أن اقتصاديات الشمال الأفريقي المتشابهة تقدم في الحقيقة حافزاً ضعيفاً لتعاون اقتصادي جوهري وعلى نطاق واسع، على الرغم من أن الرغبة في بناء كيان لمواجهة التحدي الذي تشكله السوق الأوروبية المشتركة قد تكون حافزاً لها على التعاون في مجالات محدودة. من الواضح أن شعوب شمال أفريقيا عازمة أن تخط مصيرها في المستقبل القريب عبر مؤسساتها الوطنية (القطرية). ومن ثمّ يتوجب على الولايات المتحدة أن تواصل التعامل مع دول (شعوب) المنطقة ككيانات

منفصلة^٧، وأن تقوم بتقييم أى مقترحات بالزج بالولايات المتحدة في أى مشروعات اقليمية تخص المنطقة، بالدرجة الأولى من منظور علاقتنا المستقلة بكل دول منها " .

(٧) إن نظرتنا المتشككة حول احتمال قيام أى وحدة شاملة لدول شمال أفريقيا، لا يجب أن تعنى معاداتنا لمثل هذه الفكرة . نحن ننظر باستحسان للجهود المبذولة في شمال أفريقيا من أجل تحقيق تعاون اقليمي وتعاون أكبر مع أوروبا الغربية. إن مثل هذه الجهود - في ظل قيادات ليست ذات توجه أقل نحو الغرب من القيادات القائمة حالياً - من شأنه أن يخفف التوترات الاقليمية وأن يقوى هذا الاقليم في مواجهة التهديدات الخارجية. ويمكننا أن نعدّ تصورات لحالات تكون فيها المساعدات الأمريكية مفيدة. ولكن في ظل غياب تحرك قوى نحو وحدة الشمال الأفريقي في الوقت الحاضر، فسوف يعاب علينا أننا لعبنا دوراً رئيسياً في دفع عملية متعطلة لا يوجد يقين حول مآلها. إن وحدة شمال أفريقيا رغم أنها مطلوبة إلا أنها ليست المفتاح لتحقيق مصالح أمريكا في المنطقة. ومن الحكمة أن نترك المبادرات الوحودية تأتي من شعوب الشمال الأفريقي نفسها " . ويفيد تقرير أعده " مجلس تخطيط السياسات " بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٣ بعنوان " شمال أفريقيا في منطقة البحر المتوسط " أن تكليفاً صدر عن " تخطيط سياسات الأمن القومي الأساسية " " Basic National Security Policy Planning " على النحو التالي:

" إعداد التوصيات الخاصة بسياسات الولايات المتحدة ومسارات الاجراءات التي تحقق حثّ دول شمال أفريقيا الساحلية على تحقيق ارتباط بناء فيما بينها ومع جنوب أوروبا والمجتمع الأطلنطي، وفي نفس الوقت الإبقاء على الحد الأدنى من علاقاتها مع الكتلة الشيوعية ومع القاهرة بالقدر الذي يثبت فيه أن دورها معرقل (Disruptive) "

وقد جاء في تقرير المجلس المذكور الذي جرى إعداده استجابة لذلك التكاليف وتمّ تأسيسه على تقرير المستر ستاك هاوس Stack House (الذي سلفت الإشارة إليه آنفاً) والذي جرت مناقشته في اجتماع وزير الخارجية لتخطيط السياسات الذي انعقد يوم ١٩٦٣/٧/٣٠ وساهم فيه عدد من موظفي وزارة الخارجية ومن خارجها، ما يلي:

" إن النتيجة (الخلاصة) الرئيسية التي توصل إليها التقرير أنه في الوقت الذي توجد فيه في الوقت الحاضر بعض التوجهات التي تشير إلى نمو درجة معينة من الوحدة الاقليمية ، فإنه توجد بالمقابل توجهات أخرى تشير في الاتجاه المعاكس تماماً. ومن ثمّ فقد كانت خلاصة الدراسة أن قيام دول غرب شمال أفريقيا

٧ يبدو أن هذه " الوصفة " للتعامل مع الدول العربية قديمة جداً ولعلها بعض ما ورثته أمريكا من بريطانيا وفرنسا بشأن المنطقة .

٨ Policy Planning Council

٩ التقرير موقع عليه من المستر W.W.Rostow المستشار بوزارة الخارجية ورئيس مجلس تخطيط السياسات منذ ديسمبر ١٩٦١. راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. المجلد الحادي عشر. أفريقيا ص (٧ - ١٠) .

بجهود ذات أهمية حول تحقيق وحدة أمر غير قابل للحدوث بصرف النظر عن بذل الولايات المتحدة لأي جهود من أجل تبنى أو تعطيل هذه العملية. وبالمثل فإن التحدى الذى تمثله السوق الأوروبية المشتركة، والذى سيتم الاحساس به بطرق متفاوتة داخل كل دولة من دول الشمال الأفريقى على حدة، لا يتوقع أن يشكل حافزاً لها على الوحدة. وبالمثل أيضاً فإن نشاطات الاتحاد السوفيتى سوف يتم الاحساس بها بطرق متباينة داخل دول شمال أفريقيا الثلاثة.

إن الحكومات الثلاث هى في حالة صراع قائم فعلاً أو محتمل حول قضايا حدودية وأيدولوجية، كما أن زعماءها متخاصمون. ومن ثم فإنه على الرغم من أن درجة من التكامل الإقليمى سوف تكون مفيدة، وبخاصة في مجالات التخطيط الاقتصادى والتحديث. وعلى الرغم من أهمية البنية التحتية، من خطوط المواصلات بين الشرق والغرب التى خلفتها فرنسا، إلا أنه لا يتوقع قيام تعاون ذى بال بين هذه الدول¹⁰ .

وقد خلص مجلس التخطيط السياسى في تقريره إلى:

" اعتبار التقرير المقدم من المستر ستاك هاوس Stack House يفى بأغراض التكليف الصادر إلى أن يحين الوقت الذى يستوجب إجراء مراجعة مفيدة لما جاء فيه في ظل أى تطورات مهمة تشهدهما أفريقيا الشمالية. "

كما ختم المجلس تقريره بجملة من الخلاصات والتوصيات جاء فيها:

" على الرغم من الاعتراف بوجود مزايا للولايات المتحدة جِراء الترابط (الاتحاد) بين دول شمال أفريقيا المغاربية North Africa Maghreb (المغرب والجزائر وتونس وليبيا)¹¹، إلا أنه على ما يبدو لا يوجد إلا القليل من الأسس التى يمكن أن نبني عليها إمكانية حدوث مثل هذا التطور. وفضلاً عن ذلك فلا توجد أسس تذكر يمكن للولايات المتحدة أن تروج في ضوءها أى ترابط (اتحاد) رسمى في المجالات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، على الرغم من أن مساعدة حذرة من أجل تعاون أوثق في المجال الاقتصادى تبدو ممكنة. "

" إن سياسة الولايات المتحدة ينبغي أن تستمر في مخاطبة كل دولة من دول الشمال الأفريقى الساحلية على أساس هويتها الوطنية المستقلة أخذاً في الاعتبار بالكامل الاحساس المتأجج بالوطنية الذى طبع هذه الدول منذ حصولها على استقلالها، إن هذا لا يعنى بالطبع أن تنتظر الولايات المتحدة بسلبية إلى أى محاولات للاتحاد بين هذه الدول وتقتضى سياستنا أن نبقى متفتحين ومتيقظين لأى فرص لتنمية التعاون المغاربي وتقوية علاقات دول المغرب العربى بأوروبا الغربية. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن برامج المساعدات الأمريكية والغربية هى مهمة للغاية. "

10 للأسف فإن هذا هو الذى حدث فعلاً على امتداد الخمسين سنة الماضية .

11 يلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها تعبير دول شمال أفريقيا المغاربية وكذلك إضافة اسم ليبيا إلى مجموعة هذه الدول في هذه التقارير.

" في المغرب والجزائر وتونس يوجد كلام كثير حول فكرة اتحاد دول المغرب في آخر المطاف، غير أنه حالياً وعلى مدى المستقبل المنظور فمن غير المحتمل أن تجرى محاولة القيام بأى خطوة ملموسة في هذا الاتجاه. إن إمكانية اندماج الدول المغاربية في وحدة عربية أكبر تبدو أبعد احتمالاً على الرغم من أن قيام اتحاد فضفاض يضم كلا من مصر و الجزائر لا يمكن استبعاده.

" إن الاختلافات السياسية الكامنة، والاحتكاكات وعدم التكافؤ بين النظم الملكية والجمهورية، فضلاً عن عدم وجود أسس اقتصادية للوحدة (فهى ذات أنماط إنتاجية متماثلة وليست متكاملة)، كما أن كلا منها ذو طبيعة محلية بشكل مكثف، وهى جميعاً تعارض أى اتفاقيات تتعلق بتنظيم الشؤون الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكنها أن تقود إلى الوحدة في أى مجال . "

" إن هذا لا يعنى القول بأن مزايا معينة سوف لن تحدث في حالة قيام أى شكل من أشكال الوحدة. فالوحدة الجمركية والتخصص الصناعي (مصنع صلب كبير واحد يمكنه أن يخدم عدة دول بدلاً من عدد من المصانع الصغيرة المتنافسة) وما ينجم عن ذلك من توفير في القوة العاملة والتمويل واستخدام المواد. كل ذلك واضح، غير أنه لا يمكن رؤية أى أسس للأمل بحدوث ذلك فعلاً الآن أو في المستقبل القريب. "

" ومن منظور أقل من متفائل لا يمكن حالياً توقع تحالف سياسى أو عسكرى أو اقتصادى بين دول الشمال الأفرىقى وجنوب أوروبا غير ما هو موجود حالياً بالفعل فجميع دول شمال أفريقيا حريصة على الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من مستعمرىها السابقين. وفرنسا تبدو مستعدة للعب دور رئيسى في المغرب وتونس والجزائر. في حين أن إيطاليا تبدو مستعدة لتوسيع علاقاتها مع ليبيا^{١٢}. غير أن تعزيز هذه العلاقات بتحالف سياسى سوف يتعارض مع مبادئ الاستقلال وعدم الانحياز العربية الإفريقية. "

" إن نفور دول شمال أفريقيا من الأحلاف العسكرية أو السياسية مع الغرب لا يشكل قدراً محتوماً بتدهور وضع الغرب في المنطقة. وعلى العكس فإن أحداث الأشهر الماضية تقدم للغرب سبباً للتفاوض المعتدل. فالأحزاب الشيوعية المغاربية جرى منعها (من النشاط)، كما أن العلاقات التاريخية والثقافية للمنطقة مع الغرب كانت عاملاً قوياً في صد محاولات الكتلة الشرقية اختراق المنطقة، كما أن روح الفخر بالاستقلال المتأججة التى عبرت عنها دول المغرب المستقلة كانت حاجزاً أمام مساعى هذه الكتلة لمد نفوذها. "

" ومع ذلك فما تزال المنطقة عرضة لجهود الكتلة الشرقية التخريبية. فجميع دولها وعلى الأخص الجزائر بمشاكلها الاقتصادية الهائلة تنتج فرصاً مواتية لهذه الجهود. وإذا كان الشمال الأفرىقى لا يبدو في الوقت الحاضر معرضاً لهجمة سوفيتية للاستيلاء على السلطة فيه (على غرار جهود الاتحاد السوفياتى في منطقة الشرق الأوسط في منتصف الخمسينات) فمن المؤكد أنها سوف تبقى، بسبب ضعفها الاقتصادى وعدم استقرارها السياسى، هدفاً مستمراً لمثل هذه المحاولات من قبل الكتلة الشرقية. "

١٢ راجع ما ورد في مبحث " العلاقات مع إيطاليا " بفصل " حكومة فينيتي .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

" وبعيداً عن جوانب التعاون في المجالات الرسمية، فإن التعاون داخل دول المغرب وبينها وبين أوروبا يأخذ أشكالاً كثيرة غير رسمية وشبه رسمية، كالتعليم والعمل والخدمات والتجارة. وإلى الحد الذي يمكن معه تشجيع هذه الصور من التعاون، فإنها تشكل عاملاً مساعداً بهدف تحقيق تعاون أوثق في النهاية."

" إن الدبلوماسية الأمريكية ينبغي أن تبقى يقظة لأي تغيير في المشاهد السياسية والعسكرية والاقتصادية الحالية في شمال أفريقيا والتي من شأنها أن تقوّى العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الغرب، أو من ناحية أخرى أن تقلل النفوذ الغربي فيها. إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على العلاقات القائمة حالياً بين دول الشمال الأفريقي والغرب ومحاولة تقويتها متى وحينما وجدت الحالة، وكذلك إعادة بنائها كلما تعرّضت للعطب وتوظيف نفوذنا حينما كان ذلك ممكناً لتزويد هذا التعاون بقاعدة اقتصادية قوية من خلال علاقات متينة بين شمال أفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة، وتقديم صورة تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب بحماس نحو مساعدة الدول الحديثة الاستقلال بحيث يغدو توجهها نحو الكتلة السوفياتية أقل جاذبية. إن هذا كله متوافق مع فكرة تأسيس منظمة مغاربية رسمية، كما أنه يروج لها بشكل مرض."

قلق أمريكي حول الطيران السوفياتي المدني

تكشف الوثائق السرية الأمريكية المفرج عنها تنامي القلق لدى الإدارة الأمريكية منذ منتصف عام ١٩٦٢ بشأن المساعي السوفياتية للحصول على موافقات عدد من الدول الإفريقية لشركة الطيران المدني السوفياتية Aeroflot بالطيران فوق أجوائها وأن تستخدم مطاراتها. ويمكن في هذا الصدد الاكتفاء بإيراد ما تضمنته مذكرة مدير مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية المستر روجر هيلزمان^{١٣} Roger Hilsman إلى الوزير دين راسك المؤرخة في ١٩٦٢/٥/٩ حيث جاء فيها^{١٤} (وهي بعنوان - موسكو تتحرك بسرعة بشأن طرق ملاحتها الجوية في أفريقيا):

" إثر محادثاته في منتصف أبريل (١٩٦٢) مع السودان باشر الاتحاد السوفياتي بالإتصال بأربعة دول إفريقية أخرى هي ليبيا و الصومال و النيجر و تشاد من أجل التوقيع معها على مختلف أنواع الاتفاقيات الخاصة بالملاحة الجوية الضرورية لعمليات شركة Aeroflot في شمال وشرق وغرب أفريقيا. من جانبها وقعت تشيكوسلوفاكيا مع السنغال اتفاقية جوية في ٢ مايو (١٩٦٢). وهناك تقارير تفيد أن الطيران الغيني وخطوط طيران غانا ستبدآن رحلتهما إلى موسكو عن طريق تونس وسويسرا."

١٣ شغل المستر هيلزمان هذا المنصب من فبراير ١٩٦١ حتى أبريل ١٩٦٣ عندما جرى تعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشئون أفريقيا الشرقية.

١٤ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. المجلد الحادي عشر. أفريقيا ص ٣١٤ - ٣١٥. وهناك المزيد من الوثائق حول هذا الموضوع بالصفحات (٣١٥ - ٣٢٣).

وتحت عنوان " تأجيل الاتفاقيات حالياً " أوردت المذكرة:

" قامت الدول التي تمّ الاتصال بها من قبل الاتحاد السوفياتي بتأجيل اتخاذ أي إجراء بالخصوص وربما كان ذلك بتأثير عدم وثوقها من إبرام اتفاقية بين السودان وبينه، وأيضاً بسبب احتجاجات الولايات المتحدة حول توسّع الطيران المدني السوفياتي في أفريقيا. لقد عبّرت السودان وتشاد والنيجر عن استغرابها لإنزعاج أمريكا (من خطوة الاتحاد السوفياتي). كما أن مسئولا ليبيا أوحى لسفارتنا في بنغازي أنه في حالة سماح بعض الدول الإفريقية للطيران المدني السوفياتي (فوق أراضيها) فإن الآخرين (ويعني ليبيا) لا يستطيعون الرضا طويلاً. "

وتحت عنوان " المسئولون السوفيات يستغلون الروح الوطنية " أوردت المذكرة:

" و من خلال إدراك الاتحاد السوفياتي للجهود الغربية الرامية لحرمانه من تحقيق هذه الخطوة، فهو يقوم بأساليب هادئة وكأمر واقع، بالتأكيد على أن إبرام اتفاقيات جوية مع الدول الأجنبية هي مظهر من مظاهر السيادة . وقد روج الاتحاد السوفياتي معلومات خاطئة مفادها أن تشاد والنيجر وافقتا على تسيير خطوط شركة ايرفولت عبر نيامي. فضلاً عن ذلك فقد جرى التموه على السودانين فاعتقدوا - خطأ - أن نيجيريا وليبيريا أبرمتا بالفعل اتفاقيات جوية مع الاتحاد السوفياتي. "

هموم أمريكية جديدة

جلبت هذه الفترة معها هموماً وتطورات جديدة على الصعيد القارة الإفريقية توجب على الإدارة الأمريكية أن تأخذها في الاعتبار عند تعاملها مع الحكومة الليبية وتحديد مفردات علاقتها معها.

- التطور الأول يتعلق بالقرار الذي اتخذته القمة الإفريقية الأولى في أديس أبابا (يونيه ١٩٦٣) بدعوة الدول الأعضاء إلى تصفية القواعد الأجنبية الموجودة فوق أراضيها.
- أما التطور الثاني فهو يتعلق بالتحرك الجماعي للدول الإفريقية في أعقاب القمة المذكورة، نحو العمل على مقاطعة نظامي جنوب أفريقيا والبرتغال بسبب سياستهما العنصرية في القارة الإفريقية.

■ لقد كان لهذين التطورين أبعادهما وتأثيراتهما على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في دول القارة الإفريقية ومن بينها المملكة الليبية. ومما زاد من انشغال الولايات المتحدة حول هذين التطورين:

- ما بدا ظاهراً على سياسات حكومة فكيني من توجهات عربية قومية ومواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية.
- ما طبع سياسة هذه الحكومة على الصعيد الأفريقي من تضامن مع القضايا الإفريقية والالتزام بتنفيذ مقررات قمتها وبقية ملتقياتها.
- الميل الذي أظهرته حكومة فكيني إلى الالتزام بالحياد في الحرب الباردة بين الكتلتين.

التحرك الأفريقي لمقاطعة جنوب أفريقيا والبرتغال

أثار التحرك الأفريقي الذي شهده عام ١٩٦٣ الداعي لإقرار عقوبات على نظامي جنوب أفريقيا والبرتغال بسبب سياسة التمييز العنصرى التي يمارسانها، بعض المخاوف لدى الإدارة الأمريكية ودوائر صنع القرار فيها، الأمر الذى استدعى عقد عدة اجتماعات، وإصدار مجموعة من التوصيات وتبادل المكاتبات، يهمننا منها في هذا المقام:

• قيام هيئة أركان القوات المسلحة بتوجيه مذكرة إلى وزير الدفاع الأمريكى روبرت ماكنمارا^{١٥} R.McNamara مؤرخة في ١٠/٧/١٩٦٣.

• رسالة وزير الدفاع ماكنمارا إلى وزير الخارجية دين راسك المؤرخة في ١١/٧/١٩٦٣.^{١٦}

فقد جرى في المذكرة الأولى التأكيد على الأهمية الاستراتيجية التى تشكلها قاعدة وىلس الجوية لقوات حلف الناتو ولخطوط الاتصال بالشرق الأوسط (أشارت المذكرة إلى قاعدتين أخريتين في أفريقيا ذات أهمية استراتيجية لأمريكا الأولى فى المغرب والثانية في الحبشة " ومن الفقرات المهمة التى وردت في هذه المذكرة:

" الفقرة (٦)

إن الشمال الأفريقي باعتباراه الجناح الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط هو ذو أهمية قصوى لقوات الناتو، ولخطوط الإتصال بالشرق الأوسط. إن اثنتين من المنشآت الأمريكية الثلاثة المهمة الباقية في أفريقيا هى في شمال أفريقيا، منشآت الإتصال البحرى في القنيطرة بالمغرب، وقاعدة وىلس الجوية في ليبيا. الثالثة هى موقع اتصالات رئيسية في أثيوبيا^{١٧} . "

...

" الفقرة (٨)

هناك انزعاج من أن الدول الإفريقية سوف تشكل جبهة صلبة في تأييد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الداعية إلى اتخاذ اجراءات قوية ضد البرتغال وجمهورية جنوب أفريقيا. فإذا حدث ذلك، فإن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم أى دعم فعال للبرتغال وجنوب أفريقيا، قد يشكل تهديداً لإستمرارها في استخدام التسهيلات الممنوحة لها في المغرب وليبيا وأثيوبيا. إن تطوّر مثل هذه الجبهة الصلبة حول هذا الموضوع قد يبدو مستبعداً، وعلى الرغم من تبنّى ميثاق الوحدة الإفريقية لعدد من الإعلانات المتعلقة بالوحدة الإفريقية، فيبدو أن هناك تمايزاً حقيقياً بين مواقف شمال أفريقيا العربى المسلم وأفريقيا الزنجية الواقعة ما وراء الصحراء. إن هناك مؤشرات على أن مقررات مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا وميثاق منظمة الوحدة

١٥ شغل منصب وزير الدفاع منذ يناير ١٩٦١. والمذكرة موجودة بمكتبة الرئيس كينيدي - ملفات الأمن القومى - جنوب أفريقيا ١٩٦٣/٦/٦ - ١٩٦٣/١٢/٧. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣. المجلد XXI صفحة (٤٩٨).

١٦ م. س. ص (٩٥٧).

١٧ القاعدة في Kagnew بالحبشة.

الإفريقية هي ذات أهمية أكبر لدى دول أفريقيا الزنجية منها لدى دول شمال أفريقيا العربية. ومن ثم فإن أى موقف تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لصالح جنوب أفريقيا والبرتغال سيكون دون شك ذا تأثير أكبر على دول أفريقيا الزنجية منه على شمال أفريقيا العربي. "

أما رسالة الوزير ماكنمارا إلى زميله راسك، فيهمنا منها اشارتها إلى أهمية قاعدة ويلس بوجه خاص بالعبرة التالية:

" إن قاعدة ويلس الجوية بليبيا مهمة جداً بوجه خاص للنقل الجوى ولعمليات التدريب لطائراتنا المقاتلة المخصصة لحلف الناتو . إن استبعادها صعب ومكلف. "

السفير الأمريكي السابق فيلارد يزور ليبيا

المستر هنرى س . فيلارد Henery S. Villard ترأس المفاوضات الأمريكية في ليبيا منذ حصولها على الاستقلال وإلى إتمام التوقيع بين الحكومتين الليبية والأمريكية في ١٩٥٤/٩/٩ على اتفاقية جديدة بشأن تأجير قاعدة ولس والمساعدات المالية الحكومية لليبية، عندما رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها في ليبيا إلى درجة سفارة وجرى تعيين المستر جون تاين كأول سفير لها لدى المملكة الليبية المتحدة.

أصبح المستر فيلارد فيما بعد سفيراً لبلاده في عدد من الدول إلى أن تقاعد من عمله الدبلوماسي كلية وعاد إلى ليبيا في زيارة خاصة بدأت في أواخر شهر مارس وامتدت لأكثر من أسبوع. وقد تناول السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر ويليام ل . وايت William L.Wight هذه الزيارة في تقرير^{١٨} أعده بشأنها مؤرخ في ١٦/٤/١٩٦٣ جاء فيه:

" السفير الأمريكي المتقاعد هنرى س. فيلارد عاد إلى ليبيا يوم ٢٩/٣/١٩٦٣ في زيارة خاصة لرؤية أصدقائه القدامى ولمشاهدة التطورات التي حدثت في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية ولمراجعة كتاب " مملكة الصحراء " The Desert Kingdom . لقد تم استقباله بحفاوة كبيرة من قبل المسؤولين في الحكومة الليبية وشخصيات كثيرة أخرى، ويسود الاعتقاد بأن هذه الزيارة كانت ذات فائدة للمصالح الأمريكية. "

" كان السفير فيلارد قد طلب (من السفارة) مساعدته في الحصول على تأشيرة زيارة لليبيا بسبب عدم وجود قنصلية ليبية في سويسرا. ولمفاجأة السفارة الأمريكية، فقد تبين من الاستفسارات التي قامت بها يوم ٢٧ مارس أن السلطات الليبية علقت منح المستر فيلارد تأشيرة الدخول، على أساس أن كتابه تضمن انتقادات لليبيا ومن ثم فإن الحكومة منعت دخول الكتاب. وقد تبين للسفارة أن موضوع تأشيرة السفير فيلارد قد أحيل من قبل اللواء الزنتوتي إلى رئيس الوزراء فكنى الذي قرر منح التأشيرة. إن السفير فيلارد لم يعلم بهذه الصعوبات إلى أن أُسْرَ إليه بها القائم بالأعمال عقب وصوله هنا. ورغم هذه كله فقد استقبل بحفاوة من قبل أعضاء الحكومة الحالية وأصدقائه القدامى وبعض رؤساء الوزارة السابقين كمحمود المنتصر. "

" وقد أقام السكرتير الأول بالسفارة حفل عشاء يوم ٣/٢٩ وحفل استقبال يوم ٤/٢ للسفير فيلارد لإتاحة فرصة له للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الأمريكيين . وكانت نسبة حضور الليبيين في هاتين المناسبتين تكاد تثير الدهشة، فجميع كبار الشخصيات بالسيديوان مثل على الساحلى و باش إمام و فتحي الخوجة وكافة الليبيين الذين تمت دعوتهم حضروا المناسبة (في حين أن نسبة عدم الملبين لمثل هذه الدعوات تصل في العادة إلى نحو ٦٥ ٪).

وأثناء وجود المستر فيلارد في ليبيا قام بمقابلة كبار رجال شركات النفط الأمريكية كما زار منشآت شركة اسو Esso في برقة. وخلال الفترة من ٥ إلى ٨ ابريل تمت استضافته من قبل القائم بالأعمال المستر جون دورمان John Dorman في بنغازي والبيضاء حيث قام بزيارة رئيس الوزراء فكيبي وأعضاء الوزارة الجديدة، وكان استقباله وديا جداً، وقد تحدث مع عدد من المسؤولين الحكوميين بسعادة عن الفترة التي قضاها السفير فيلارد بمنصبه بليبيا. وقد دعى الملك والملكة أسرة فيلارد إلى مأدبة غداء بقصر السواني (بطرابلس) يوم ٨ ابريل. "

وقد ختم المستر وايت تقريره عن زيارة السفير فيلارد لليبيا بتعليق جاء فيه:

" كان السفير فيلارد معجباً بالتغير الذي حدث في ليبيا وبالتقدم الكبير الذي أحرز في ميادين التعليم والبناء والأشغال العامة ... منذ عام ١٩٥٤ (عندما غادر منصبه بها) رغم أنه أصيب بخيبة أمل بسبب غياب التقدم في مجال الزراعة. وعلى الرغم من الصعوبة التي ترتبت على منع كتابه إلا أنه جرى استقباله بشكل طيباً من الجميع. ومن رئيس الوزراء إلى عامل الهوتيل بدوا جميعاً سعداء بشكل حقيقي بعودته إلى ليبيا .. وفي ١١ من ابريل أبلغ على الساحلي (رئيس الديوان الملكي) السكرتير الأول بالسفارة استغرابه للحظر الذي كان مفروضاً على كتاب المستر فيلارد، وأنه سينظر في الموضوع لاعتقاده بأنه لا يوجد في الكتاب أي شيء سيء. (ويبدو أن الكتاب سبق أن منع في الماضي في برقة دون أن يجرى اتخاذ أي قرار بشأنه في بقية البلاد). "

وقد أرفق المستر وايت بتقريره مذكرة أعدها المستر فيلارد عن انطباعاته عن الزيارة^{١٩}.

١٩ للأسف فلم نعثر على نسخة من مذكرة السفير فيلارد.

مراسلات ٢٠

أشرنا من قبل إلى أن السفير الأمريكي في ليبيا المستر جون ويزلي جونز غادر منصبه في ١٩٦٢/١٢/٢٠ (أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد). وتوضح الوثائق الأمريكية أن السفير جونز أمضى فترة من الوقت في واشنطن قبل أن يلتحق بعمله الجديد كسفير لبلاده في "ليما" عاصمة البيرو. ومن موقعه الجديد بعث السفير جونز برسالة إلى المستر جون دورمان الذى تركه وراءه في طرابلس قائماً بأعمال السفارة الأمريكية. وكان مما جاء في تلك الرسالة^{٢١}:

"... إننى أفتش الآن في الأوراق والمشاكل المتعلقة بالبيرو. ورأيت قبل أن تستغرقنى هذه الأوراق والمشاكل أن أبعث إليك بتقرير موجز حول المداولات التى أجريتها في واشنطن بشأن ليبيا"

"بعد مرور وقت قصير من وصولي إلى واشنطن أطلعت بشكل غير رسمى الصحافة هنا عن الأوضاع في ليبيا.. وقد حضر هذا اللقاء كل من الاسوشيتد بريس AP، واليونائتد بريس UP والاسبوع التجارى Business Week ومجلة التجارة Journal of Commerce ونيوزويك Newsweek وغيرها. وكان التركيز خلال اللقاء على تطور الصناعة النفطية، غير أنه كانت هناك أسئلة تتعلق بالأوضاع السياسية، وقد أجب عليها بصراحة، ولا أعلم ما إذا كان أى من هذه المعلومات قد جرى استخدامه في الصحافة، وبصراحة فإتنى لست متأكداً من وجهة الأسباب التى جعلت مكتب شمال أفريقيا (بوزارة الخارجية الأمريكية) يعتقد أن عملية إطلاع الصحافة في واشنطن على هذه التطورات أمراً مرغوباً فيه في هذا الوقت^{٢٢}.

ويواصل السفير جونز في رسالته إلى المستر دورمان:

"لقد أمضيت ساعة من الوقت في جولة إطلاع أو استجواب مع المجتمع المخبراتى Intelligence Community في واشنطن والتى ضمت جميع الأجهزة والإدارات ذات المسئولية الأمنية في العاصمة. وفى النهاية، وفى صباح أحد الأيام عبرت النهر إلى البناية الجديدة بالقرب من "ماكلين" بفرجينيا^{٢٣} حيث جرى الاستجواب الأخير لى من قبل الأعضاء المهيبيين بهيئة الأمن القومى National Intelligence Board، وقد اتبعت نفس الخط

٢٠ تمدت إيراد هذه المقطعات حتى يتبين للقارئ نوع التنسيق ودرجته الذى يتم بين مختلف الأجهزة الأمريكية الرسمية وغير الرسمية في أداء مهامها ومتابعة التطورات العالمية وعلاقات الولايات المتحدة بغيرها من الدول وهو ما أحسب أنه أمر جدير بالتأمل والتثمين ومحاولة الاستفادة منه.

٢١ الرسالة مؤرخة في ١٩٦٣/١/٣٠ وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس الأمريكى ليندون جونسون.

٢٢ هذه الفقرة جديرة بالتوقف عندها والتأمل فيها والسؤال عن السبب وراء هذا الاختلاف في وجهات النظر ولعلها تشير إلى وجود اتجاه جديد في مكتب شمال أفريقيا يهدف إلى توجيه الأنظار في واشنطن إلى التطورات الجارية في ليبيا.

٢٣ الإشارة هنا إلى مبنى وكالة المخابرات المركزية C.I.A.

تقريباً في المناسبتين، وقد تركت نسخة من إفادتي مع Grant Mc Clanahan^{٢٤} في حالة وجود رغبة لديك للاطلاع عليها. "

" وحتى لحظة رحيلي عن واشنطن يوم ٢٥ يناير (١٩٦٣) لم تكن لدى معلومات حول رئيسك الجديد (يقصد السفير الأمريكي الجديد في ليبيا)، وإنني مقتنع من خلال ما نما إلى سمعي أثناء وجودي بالبيت الأبيض في اليوم الأخير، عندما قمت بزيارة وداعية للرئيس، أنه لم يتم حتى يومذاك عرض أى ترشيحات عليه لشغل هذا المنصب. (ولمعلوماتك الخاصة فقد عرض المنصب في ديسمبر ١٩٦٢ قبل عودتي من ليبيا إلى واشنطن على أحد رجال التعليم السود البارزين غير أنه رفض قبول المنصب لأسباب شخصية. وعلى أى حال فقد أخبرت بشكل قاطع بأن ترشيحه لم يعد قائماً). ومنذ ذلك الوقت فإن الإشاعات حول المرشحين المحتملين لا تشير إلا إلى شخصيات من السلك الدبلوماسي .. وأننى آسف إذا لم يكن بمقدورى أن أكون أكثر عوناً لك (حول هذا الموضوع) غير أنه وكما سبق أن توقعت فإنك سوف تبقى في موقعك (كقائم بأعمال السفارة) لمزيد من الوقت. "

ثم ينتقل السفير جونز في رسالته إلى موضوعات أخرى فيكتب:

" أرجو أن تبلغ دونالد ماكفيل Don Mc Phail^{٢٥} أنني تحدثت مع كل شخص توقعت أن يصغى إلىّ حول مبلغ التسعة ملايين دولار الذى يشكل إيجار القاعدة، وعن النتائج الكارثية التى يمكن أن تترتب على وضعنا العسكرى في حالة وضع وكالة أيد AID^{٢٦} أى شرط حول دفع هذا المبلغ. وخلال لقائى بالمستر هيتشمنسون Hutchinson عبر عن تأييده الكامل لموقفنا، غير أن العقبة النهائية تتمثل في رجل يدعى كايسون Kaysen^{٢٧} الذى يلزم إقناعه بالموضوع. ونظراً لأن هذه المعلومة وصلتني في الوقت الذى كنت أهم فيه بركوب الطائرة إلى بيرو فقد وعدنى هنرى تاسكا Henry Tasca^{٢٨} وويليام (بيل) ويتمان Bill Witman^{٢٩} بأنهما سوف يتابعان الموضوع فيما بعد. "

ثم يكتب المستر جونز:

" إن رسالتك الممتازة إلى ديفيد نيوسوم حول برنامجنا للمساعدة العسكرية أحدثت بعض الذعر في مكتب شمال أفريقيا. وللأسف فقد كان ديفيد في إجازة خلال معظم فترة مداولاتي في واشنطن ومن ثم فقد تم التعامل مع رسالتك من قبل كل من بيل ويتمان وقرانت ماكلانهان. لقد حضرت أحد الاجتماعات الذى جرى خلاله إعداد مسودة الرد على رسالتك، ويمكنك الاطمئنان إلى أن نصيحتك ومحاذيرك كانت موضع تقدير وتفهم. ومع ذلك، هناك إحساس بأنه لأسباب

٢٤ مسئول مكتب الشؤون الليبية بإدارة الشؤون الإفريقية بالخارجية الأمريكية.

٢٥ مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا.

٢٦ Agency for National Development .

٢٧ يقصد Carl Kaysen الذى شغل منذ ديسمبر ١٩٦١ منصب المساعد الخاص للرئيس الأمريكى كنيدي لشئون الأمن القومى.

٢٨ شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية حتى مايو ١٩٦٥.

٢٩ شغل منصب مدير مكتب شمال أفريقيا بإدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية حتى ابريل ١٩٦٢.

بيروقراطية في واشنطن، يبدو صعباً وعلى الأقل غير مناسب سياسياً، إثارة شكوك جوهرية حول برنامج المساعدات العسكرية لليبيا في هذه المرحلة المبكرة. وعلى أى حال فإن رسالتك حققت غرضها، وتمّ فهم المشاكل بشكل جيد. ^{٣٠} "

" لقد أشرت في كافة أحاديثي مع أجهزة المخابرات هنا إلى التغيير الذي طرأ على دور كل من الجيش وقوات الأمن الداخلي كنتيجة للتعديلات الدستورية التي استحدثت، ومن ثمّ فإن الاحتمالات التي تنتبأ بها جرى التنبيه إليها على الأقل شفويًا. "

ثم يشير السفير جونز في رسالته إلى المستر دورمان كيف أنه عزز من جانبه كافة المقترحات التي كان الأخير قد بعث بها إلى واشنطن، وكيف أن الذعر يسود أوساط الخارجية الأمريكية إزاء احتمال نقل مقر الخارجية الليبية مجدداً من البيضاء إلى طرابلس^{٣١}، ثم يختم رسالته بعبارة في هذا الصدد جاء فيها:

" إنه من الصعب على إدراك أنني لم أعد معنياً بالمشكلة المزمّنة المتمثلة في معرفة المكان الذي سيكون فيه مقر الحكومة الليبية في كل شهرتال. "

٣٠ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " من هذا الفصل.
٣١ بسبب الارتباك الذي سوف تحدّثه هذه الخطوة على ترتيبات وإدارة السفارة.

زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات

في ١٧/٤/١٩٦٣ قدّم المستر سامي هود Sammy Hood بالخارجية البريطانية إلى المستر سكرافنر شخصية أمريكية تدعى ويليام هيندرسون William Henderson على أنه مستشار سياسي (أو شيء من هذا القبيل A Sort of Political Advisor) لشركتي سوكوني Socony وموبيل أويل Mobil Oil الأمريكيتين كان سبق أن قدّم إليه عن طريق وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كريستيان هيرتر Christian Herter JR. ووصف هود ضيفه الأمريكي هيندرسون بأنه شخصية معقولة ومسؤولة وطريفة، وطلب من زميله سكرافنر تحديد إحدى الشخصيات في وزارة الخارجية لتوليّ الحادث مع هيندرسون حول الأوضاع في ليبيا باعتبار أن لشركة سوكوني استثمارات ومصالح بها.

ويبدو أن سكرافنر قرر مقابلة هيندرسون بنفسه، وقام في ضوء ما جرى في تلك المقابلة من حديث، بإرسال رسالة إلى السفير البريطاني في ليبيا ستوارت مورخة في ١٩/٤/١٩٦٣. وقد جاء في تلك الرسالة، بعد فقرة خصّصت للتعريف بالضيف الأمريكي^{٣٢}:

"في سياق حديثي مع المستر هيندرسون سألتني عدة أسئلة حول احتمالات المستقبل بالنسبة لليبيا وعلى الأخص بالنسبة للحالة التي يمكن أن تنشأ بعد وفاة الملك. كما كان حريصاً أن يعرف كيف ننظر (في بريطانيا) إلى احتمالات إبقائنا على التسهيلات الدفاعية التي نملكها حالياً في ليبيا. إن الخط الذي انتهجته بصفة عامة في الحديث معه ينطلق من أنه من المستحيل حقاً معرفة الموقف الذي يمكن أن ينشأ في ليبيا إثر وفاة الملك، غير أنه يبدو لي من المستبعد أن يرغب الليبيون في إفساد مصالحهم الخاصة بالدخول في خصام مع شركات البترول."

"لقد واصل المستر هيندرسون حديثه ليسألني بشكل مّحدد عمّ إن كانت الحكومة البريطانية سوف تتدخل بقواتها في حال وقوع محاولة لقلب نظام الحكم عند وفاة الملك أو حتى قبل ذلك^{٣٣}، وشرحت له التزاماتنا تجاه ليبيا بموجب معاهدة الدفاع معها، وأكدت له عزمنا على الوفاء بهذه الالتزامات، ومع ذلك عبّرت له عن استبعادي أن ترغب الحكومة البريطانية في استخدام قواتها، أو باستغلال وضعنا في ليبيا في ظلّ المعاهدة، للتأثير في مجرى الأحداث الداخلية فيها وقلت له إن كل شيء سوف يتوقف على الظروف الفعلية القائمة حينذاك، غير أنه لا يرد ببالنا في الوقت الراهن أنه بمقدورنا حماية مصالحنا في الدول العربية باستخدام القوة."

"وبدا المستر هيندرسون مقتنعاً بصواب ما قلته غير أنه لم يستطع أن يخفي إعجابه الظاهر "بديبلوماسية البوارج" Gunboat Diplomacy ."

٣٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري ١٥٣١/٩ VT بالملف 36717 371/173281 FO .

٣٣ ومع ذلك فإن البعض يعتقد بسذاجة مفرطة أن شركات البترول في ليبيا أخذت على حين غرة بانقلاب سبتمبر.

وختم سكرائيفتر رسالته الموجهة إلى السفير ستوارت بفقرة أفاده فيها بأن المستر هيندرسون ينوى السفر إلى طرابلس خلال أيام قليلة، وأنه سيقوم بزيارة بنغازي والدواخل كما يخطط لتمضية أسبوع في ليبيا.

هناك جوانب من شخصية المستر ويليام لوى هيندرسون لا تكشف عنها مطالعة الوثائق البريطانية المذكورة وحدها، من ذلك:

- أن المستر هيندرسون كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في إيران عندما دبرت المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس ١٩٥٣ (باشرف كيرميت روزفلت) الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال زاهدى الذى أطاح بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية وأعاد شاه إيران إلى العرش، وهى العملية التى عرفت باسم "أجاس" ^{٣٤}. وقد أورد محمد جلال كاشك فى الصفحة (٢١٥) من كتابه "ثورة يوليو الأمريكية" أن السفير هيندرسون كان يعلم كل شيء عن الانقلاب ولكنه اشترط أن يكون خارج إيران خلال تنفيذ عملية الانقلاب حفاظاً على المظاهر.
- أن المستر هيندرسون عمل فيما بعد وخلال الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٩ وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية للشئون الإدارية. وأنه قام خلال عام ١٩٥٧ بزيارة منطقة الشرق الأوسط كموفد خاص من الرئيس الأمريكى ايزنهاور لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع في سوريا ^{٣٥}. وقد وصفه مؤلف كتاب "الولايات المتحدة والشرق العربى" ^{٣٦} بأنه أحد كبار الخبراء في شئون الشرق الأوسط، وأنه اشترك فى حسم مشكلة بتروى إيران فى عام ١٩٥٣ كما اشترك فى صياغة مبدأ ايزنهاور (١٩٥٧) ^{٣٧}. كما أورد المؤلف ذاته أن صحف القاهرة وصفت المستر هيندرسون يومذاك بأنه "خبير فى تدبير الانقلابات".
- تزامن وجود المستر هيندرسون فى منصبه المذكور مع وجود المستر كريستيان هيرتر وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية حتى ابريل ١٩٥٩ والذى أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، إثر وفاة المستر دالاس وحتى نهاية رئاسة ايزنهاور الثانية وبداية عهد كينيدي (١٩٦٠).
- تعرّف المستر هيندرسون أثناء عمله بالخارجية الأمريكية على الفيكونت سامويل هوود Vicount Samuel Hood الذى كان يعمل وزيراً مفوضاً لبريطانيا لدى واشنطن ثم أصبح فيما بعد سفيراً لبلاده خلال الفترة التى كان فيها هيندرسون مساعداً لوزير الخارجية هيرتر ^{٣٧}.

٣٤ راجع حول عملية "أجاس" الجزء الرابع من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".

٣٥ راجع هيكل "حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ - سنوات الغليان" م. س. ص. (٢٤٦ - ٢٥٦).

٣٦ تأليف د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . سلسلة عالم المعرفة . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب . الكويت . العدد (٤) ابريل ١٩٧٨ . الطبعة الأولى . ص (١٦٧).

٣٧ راجع هيكل . م . س . ص (٣٦١) بشأن اللورد هوود.

ومن الواضح أن المستر لوى هيندرسون ترك عمله الرسمي في وزارة الخارجية مع بداية عهد الرئيس كنيدي، وأنه انتقل إلى العمل في قطاع النفط، وتحديداً كمستشار سياسي (!!) لشركتى سوكونى وموبيل أويل الأمريكيتين وبهذه الصفة قام بالمرور على لندن في طريقه لزيارة ليبيا في منتصف شهر ابريل ١٩٦٣ والتقى بصديقه القديم اللورد هوود حاملاً إليه رسائل توصية من ابن الوزير الأمريكى السابق المستر هيرتر.

هل قام المستر لوى هيندرسون بزيارة ليبيا فعلاً، وهل قام بزيارة بنغازى والدواخل؟ ومتى وقعت هذه الزيارة؟ وهل قابل أحداً من المسؤولين الحكوميين أو غيرهم من الليبيين؟ وماهى القضايا التى أثارها أثناء هذه اللقاءات؟! .. على الرغم من أهمية هذا الشخص وخطورة خلفيته فلم نعرش في الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أى معلومات أو اجابات حول هذه التساؤلات.

إن الاستفسارات التى طرحها المستر هيندرسون على المستر سكرافنر أثناء لقائه به في لندن يوم ١٧/٤/١٩٦٣ (كما أسلفنا) تتناسب تماماً مع خلفيته السياسية ومع شخصيته ذات الخبرة في تدبير الانقلابات، كما لا يخفى أنها تتجاوز مهمته ووظيفته كمستشار سياسى (!!) لشركتى سوكونى وموبيل أويل الأمريكيتين .. فهل كانت للمستر هيندرسون مهمة أخرى خفية في ليبيا؟

لقد استرعت انتباهى مقالة صغيرة نشرت علي إحدى صفحات الانترنت^{٣٨} بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٤ بعنوان " يحكى أن .. من أسباب قيام الثورة " بقلم كاتب أطلق على نفسه اسم عبد السلام جعفر^{٣٩} ورد فيها أن وقدأ أمريكياً قام بزيارة الملك إدريس بقصره في طبرق وأنه كان فى صحبة الملك بعض المسؤولين الليبيين وأن الوفد اقترح على الملك أن تقوم ليبيا بتخصيص جزء هام من عائداتها النفطية الهائلة المتوقعة للإنفاق على إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث على أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية عملية الإنفاق المذكورة نيابة عن ليبيا. كما ورد بالمقالة ذاتها أن الملك رد على الاقتراح الذى سمعه من الوفد الأمريكى بأنه كملك لا يملك صلاحية التصرف في أموال الشعب الليبى التى رزقه الله بها وأن القرار بشأن هذه الأموال متروك للليبيين^{٤٠} وممثلهم.

الذى يعنينا من أمر هذه المقالة في هذا المقام أن الكاتب جعفر لم يحدد إطاراً زمنياً لتلك الزيارة أى أنه لم يوضح متى وقعت وفي غياب أى معلومات أخرى بالمقالة عن أسماء الوفد ومرافقيهم من المسؤولين الليبيين، كان من الصعب ربط هذه الواقعة - إن صحت - بحكومة الدكتور محى الدين فكينى ووقائعها وأحداثها ومن بينها " زيارة " المستر هيندرسون لليبيا إذا ثبت أنها وقعت أصلاً.

٣٤ صفحة أخبار ليبيا <http://www.akhbar-libya.com>

٣٥ إنتى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا الاسم مستعار وليس حقيقياً.

٣٦ سوف نعود إلى هذه المقالة في موضعها المناسب من الجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر " من هذا الكتاب.

غير أن رسالة نشرت بالموقع نفسه يوم ٢٩/٨/٢٠٠٤ من شخص يدعى د. الأمين^{٤١} وحملت عنوان " الملك إدريس يرفض توظيف الأموال لخدمة الأجنحة الأمريكية " أكدت حدوث الواقعة التي أشار إليها السيد جعفر، والأهم من ذلك في نظرنا أنها ألفت المزيد من الضوء عليها وأعطتها نوعاً من المصداقية إذ أنها حددت لهذه الواقعة إطاراً زمنياً.

فرسالة الدكتور الأمين تزعم أن هذه الواقعة جرت عندما كان السيد أحمد فؤاد شنيب وزيراً للمعارف وأنه هو الذي رافق الوفد الأمريكي عند مقابلته للملك إدريس.

ومعنى هذه المعلومة إن صحت نسبتها إلى السيد شنيب^{٤٢} أن الوفد قام بزيارة لبيبا خلال فترة حكومة الدكتور فكينى (مارس ١٩٦٣ - يناير ١٩٦٤)، وتحديداً خلال إحدى المرات التي كان فيها رئيس الحكومة الفكينى (الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية) خارج البلاد وذلك كما يتضح من تولى السيد أحمد شنيب مهام وزير الخارجية بالوكالة ومرافقة الوفد الأمريكي - بهذه الصفة - أثناء مقابلته للملك.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور فكينى كان خارج البلاد في ثلاث مناسبات:

الأولى: خلال أواخر شهر أغسطس ١٩٦٣ عندما قام بزيارة رسمية لتونس والجزائر والمغرب^{٤٣}.

الثانية: خلال أواخر شهر سبتمبر وبدايات شهر أكتوبر ١٩٦٣ عندما ترأس وفد لبيبا لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفيما بعد زيارة واشنطن واللقاء بالرئيس الأمريكي كنيدي^{٤٤}.

الثالثة: خلال النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٤ عندما صاحب الوفد الليبي إلى اجتماعات القمة العربية بالقاهرة وكان هذا الوفد برئاسة ولي العهد وضم إلى جانب رئيس الوزراء رئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ وعدداً من الوزراء والمسؤولين الليبيين.

ومعنى ذلك فإن مقابلة الملك للوفد الأمريكي - إن صحت - وقعت في أحد المواعيد الثلاثة السابقة والتي تقع جميعها بعد مرور المستر هيندرسون على لندن في طريقه إلى ليبيا.

والسؤال الذي يطرح الآن .. هل هناك علاقة بين زيارة المستر هيندرسون لليبيا (إن كانت قد وقعت) وبين مقابلة الوفد الأمريكي للملك (إن صحت) ؟ وهل كان هيندرسون ضمن هذا الوفد الذي قابل الملك ؟ بل هل كان هو رئيس هذا الوفد ؟

٤١ هكذا ورد الاسم بدون لقب وأعتقد أنه اسم مستعار أيضاً.

٤٢ السيد أحمد فؤاد شنيب مايزال على قيد الحياة أطال الله في عمره ونأمل أن يلقي الضوء على هذه الواقعة ومدى مصداقيتها والمشاركين فيها إن صحت.

٤٣ راجع مبحث " على الصعيد العربي " بفصل " حكومة فكينى .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٤٤ راجع مبحث " فكينى في البيت الأبيض " بهذا الفصل.

وأياً ما كانت الإجابة على هذه التساؤلات، وسواء أكانت هناك علاقة بين هيندرسون وبين هذا الوفد أو لم تكن .. فلا يوجد شك في أن قيام شخصية مثل لوى هيندرسون بمفردها أو بصحبة غيرها - أخذاً في الاعتبار خلفيتها وما طرحه من استفسارات مثيرة على المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية - هي ذات دلالة كبيرة . كما أن قيام الوفد الأمريكى بزيارة الملك إدريس وما طرحه هذا الوفد من مقترحات ومطالب - إن ثبتت صحة روايتها، هي أيضاً وبمفردها ذات دلالة كبيرة وخطيرة^{٤٥} . أما إذا ثبت أن المدعو هيندرسون - بخلفيته وسمعته في تدبير الانقلابات في المنطقة - كان ضمن هذا الوفد أو رئيسه، فلا شك أن دلالات الموضوع سوف تكون أخطر وأجلّ وأجسم، وهو ما قد يلقي الضوء على أحداث الطلبة الدامية التي وقعت في ١٤ يناير ١٩٦٤، وهي الأحداث التي كانت الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ العهد الملكي وشكلت اختباراً خطيراً ومنعظاً بارزاً في مسيرته^{٤٦} .

٤٥ سنعود إلى هذا الموضوع في الجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر " من هذا الكتاب.

٤٦ راجع فصل " حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية " بهذا المجلد.

في انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد

بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣ وفي انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد وجّه القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا المستر جون دورمان رسالة^٧ إلى مدير مكتب شئون أفريقيا الشمالية بإدارة الشئون الإفريقية بالخارجية، ضمّنها عدداً من الملاحظات والمقترحات جاء فيها:

" لقد اشتمل تقريرنا رقم (بنغازي A-270) الذي يحمل عنوان (دلالات للسياسة الأمريكية في ليبيا^٨) مع عدد من التوصيات لاتخاذ اجراء بشأنها، وإذا وافقت الوزارة، فقد تشكل هذه التوصيات خطوات مناسبة يبدأ بها السفير (الجديد) لايتتر مهمته (عند وصوله إلى ليبيا). "

" إن حكومة فيكني منشغلة منذ توليها الحكم، بالتعديلات الدستورية التي تهدف إلى استكمال توحيد الدولة. ومن المنتظر أن يواجه قريباً تركة الفوضى والفساد التي ورثها عن سلفه. لقد أشار تقريرنا إلى عدد من التوصيات التي يمكن تقديمها إلى رئيس الوزراء من بينها إنشاء " لجنة للتخطيط القومي " (تعززها وزارة للتخطيط) واستخدام الخبرات الأجنبية لإعداد/تطوير خطة للتنمية أكثر تواضعاً وواقعية من تلك التي جرى إعدادها^٩ فعلاً والشروع في إعداد برنامج لتدريب الليبيين في الخارج لشغل الـ (١٥٠٠) منصب في المراكز الحيوية الضرورية لتسيير دولاب الحكومة. "

" وكما أشرنا في تقريرنا المذكور فقد انطلقت حكومة فيكني ببداية متحمسة، ومبادرتها شكلت حالة مناقضة تماماً لحالة الجمود والعجز التي طبعت الأيام الأخيرة لحكومة بن عثمان. "

" عندما قابلت رئيس الوزراء (فيكني) يوم ٧ ابريل لمراجعة القضايا العالقة بيننا، كانت المرة الوحيدة التي انحرف فيها عن موضوعنا الرئيسي كانت للحديث عن عدم كفاءة خطة التنمية الخمسية التي ورثها عن الحكومة السابقة^{١٠}. لقد كان هذا الموضوع، وأنا على يقين بأنه ما يزال - ذا أهمية قصوى في ذهنه، وهو موضوع سوف يحتاج بشأنه - ومن المحتمل أن يرحب بالمساعدة. "

وفي تصوّري سيكون مناسباً جداً للسفير لايتتر، فور وصوله (إلى ليبيا)، أن يناقش مع رئيس الوزراء - بشكل عام جداً - استعدادنا لمساعدته في تقوية الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي حالة استجابة رئيس الوزراء فسيكون ذلك تهيئة مناسبة لبرنامج العمل خلال الأشهر التالية. لا يوجد من الجديد إلا القليل الذي يمكن عرضه على رئيس الوزراء، غير أن ذلك سوف يكون

٤٧ الرسالة موجودة بالملف Pol I Libya - US

٤٨ . Implications for U.S. Policy in Libya

٤٩ راجع بحث " أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية " بفصل " حكومة فيكني .. البداية الواعدة .. وقائع وتطورات " من هذا المجلد.

٥٠ كانت السفارة قد تناولت هذا الموضوع في تقريرها رقم بنغازي (A-265) بالملف

EB Libya Five Years Plan

نهجا جديداً وتكراراً لما سبق تأكيده للحكومة الليبية بأن تسهيلاتنا سوف تكون متاحة في متناولها عندما تكون في أشد الأونة حاجة إليها. "

" وفي اعتقادي، فإن مثل هذا الإجراء مطلوب لعدد من الأسباب:

١. أن السفير سيكون مثل فكيني جديداً على المسرح السياسي الليبي، وسيكون أسلوبه الجديد محل ترحيب خاص من فكيني.
٢. سوف يبرز الأهمية التي توليها أمريكا لقدرة الحكومة الليبية على استيعاب عائداتها النفطية.
٣. سوف يعكس ما تلقاه السفير من تحضيرات مفصلة في واشنطن وكذلك اهتمام السفير الشديد بالرعاية الاقتصادية لليبيا.
٤. سوف يبرز التحول في سياستنا لمساعدة ليبيا، من مساعدات مالية إلى خبرة فنية، كما سيكون دليلاً على استمرار اهتمامنا بالاقتصاد الليبي وحرصنا عليه^٥.
٥. سيكون التوقيت مناسباً، إذ أن فكيني سيكون مطالباً بأن يقدم حلاً فعالاً جديداً للفوضى الاقتصادية القائمة إذا أراد أن يستجيب لتوقعات الشعب الليبي. "

٥١ راجع ما ورد بهذا الخصوص أيضاً في مبحث " اجتماع واشنطن - يناير ١٩٦٤ " بفصل " حكومة فكيني.. التنسيق البريطاني الأمريكي " من هذا المجلد.

لايتنر .. سفير أمريكا الجديد

مضت عدة أشهر بين رحيل السفير الأمريكي جون ويزلي جونز في أواخر شهر ديسمبر ١٩٦٢ ووصول السفير الأمريكي الجديد أيديون آلن لايتنر Edwin Allan Lightner خلفاً له. ففي ٣ أبريل ١٩٦٣ نشرت صحيفة "طرابلس الغرب" في عددها الصادر ذلك اليوم أن مندوبها علم بأن الحكومة الليبية وافقت على ترشيح المستر لايتنر سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لديها^{٥٢}.

ونحسب أن المقنطفات التالية من الرسالة^{٥٣} التي بعث بها السفير الجديد لايتنر إلى سلفه جونز، تلقى بعض الضوء على خلفية هذا السفير وبعض انطباعاته المبكرة عن ليبيا:

" عزيزي جوني

لا يوجد لدى أي عذر يبرر صمتي الطويل وعدم كتابتي إليك. إن الأمر الذي أتمنى أن يكون قد عوّض هذه الحالة هو أن زوجتي ظلت في مراسلات مستمرة مع زوجتك. لقد سعدت كثيراً ببرقيتك التي هأنستي فيها على موافقة مجلس الشيوخ على ترشيحي لهذا المنصب، وبالطبع فقد كنت سعيداً لإستلام رسالتك المؤرخة في ٤ يونيه التي وصلنتي بعد وصولي إلى بنغازي بوقت قليل^{٥٤}. "

" إننا هنا نستمتع بوجودنا في هذه البيئة الغربية والجديدة علينا منذ البداية. إنني أتحدث هنا باسم (زوجتي) دوتي Dotty وأطفالنا الثلاثة وكذلك عن نفسي. من ناحية إنه لشيء طيب أن نواجه حالة مناقضة بشكل كبير بعد برلين^{٥٥}. لقد كانت تلك تجربة سيظل الانسان يعتر بها دوماً، وكنا على يقين بأن أي شيء يأتي بعدها سيكون نقيضاً لها (Anticlimax). ومع ذلك فإن هذا ليس هو الذي نجده هنا تماماً في ليبيا. إن كل شيء هنا مختلف ولكنه باعتباره جديداً كل الجدة يحمل معه تحدياً لنا. "

" لقد مضى على وصولنا هنا نحو ثلاثة أشهر. ولقد صورت هذه المدة بدقة كبيرة (في رسالتك) عندما وصفت تنقلاتنا المتواصلة بين محلات اقامتنا المختلفة. وفي النهاية فقد استقر المقام بنا في (شحات) مع بدايات شهر يوليه تقريباً. وعلى ما يبدو فسوف نبقى هنا لمدة شهر أو شهرين قادمين. وعلى أي حال، فكما كان الأمر على أيامك، فما يزال من الصعوبة بمكان التكهن مقدماً أين يكون مقر الحكومة بعد بضعة أشهر. إننا نسمع الكثير من

-
- ٥٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (٢٦٥) المؤرخة في ١٩٦٣/٤/٣ الملف POL 17 Libya - US .
٥٣ الرسالة مصنفة Official Informal (شخصية رسمية) . وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس ليندون جونسون.
٥٤ كان السفير قد وصل إلى بنغازي لإستلام عمله في ٢٧ مايو ١٩٦٣ م.
٥٥ حيث كان في منصبه السابق.

الشائعات ولكن لا وجود لأي شيء قاطع يمكن أن نركن إليه. ولا أعتقد أنه يوجد أي واحد، باستثناء الملك تقريباً، يعلم كيف تؤول الأمور في النهاية^{٥٦}. الملك نفسه يبدو متردداً، وعلى أي حال فهو يحتفظ بوجهات نظره لنفسه. "

"وبمناسبة الحديث عن الملك، فلم ألتق به سوى مرة واحدة بمناسبة تقديمي لأوراق اعتمادى له في آخر شهر مايو الماضي. لقد توجه بعد ذلك بوقت قصير في رحلة إلى اليونان للاستجمام والاستشفاء كان من المفترض ألا يمضي فيها سوى أسبوعين غير أنه لم يعد إلى ليبيا إلا في آخر شهر يولييه. ويبدو الآن أنه سوف يحتجب عن الظهور حتى شهر سبتمبر، ومن ثم فإن آمالي أن أقابله من حين إلى آخر كي أتمكن من بدء التعارف معه يبدو أنه ليس لها فرص للتحقق قبل مضي وقت من الآن^{٥٧}. إن هذا سيء جداً في هذه الفترة بالذات التي يبدو فيها أن اعتمادنا على قيادته سوف يزداد أكثر من أي وقت مضى. "

"وعلى أقل تقدير فإن التوجه في ظل الحكومة الجديدة (حكومة فكيني) يبدو بشكل جلي نحو الحياد، ولهذا الأمر عواقبه على مصالحنا كما تعرف جيداً. وفي الحقيقة فإنني أجد شخصية رئيس الوزراء الجديد شخصية غامضة ويصعب تعليق الآمال عليه، كما يصعب إقامة أي علاقة معه. لقد كان حذراً جداً معي، ويتحاشى أي اتصال غير رسمي ويرفض المجئ إلى أي مادية قسي بيتي بشحات. إنني أجدّه مخيراً جداً. إنه أصعب إنسان يمكن أن تجد نفسك إلى جانب من قابلتهم في حياتي. إن كل شيء محسوب جيداً لديه. "

كما يخصص السفير لايتنر إحدى الفقرات الختامية في رسالته إلى خلفه السفير جونز للمشاكل التي تواجهها السفارة مع حكومة فكيني فيورد بها:

إن مشاكل شبيهة إلى حد كبير لتلك التي واجهتها أنت. غير أن موقف حكومة فكيني الحالية هو شيء جديد. إنها تبقينا واقفين على أصابع أقدامنا^{٥٨}. لقد توجب على أن أمضى وقتاً طويلاً من أجل تحقيق انطلاقة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية MAP لقد اقتضى ذلك منا على امتداد شهرين، لى بعض الأذرع لجعلهم يقبلون هذا البرنامج^{٥٩}. إن هذا العزوف من جانب الليبيين يرجع إلى أن الحكومة الحالية الجديدة تقوم فضلاً عن ذلك بفحص دقيق لكافة السياسات الماضية تقريباً .. وهذا يعني مرور الوقت .. "

٥٦ يقصد مايتعلق بمشروع مدينة البيضاء وبقاء الحكومة فيها.

٥٧ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "اجتماع واشنطن - يناير ١٩٦٤" بفصل "حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني الأمريكي" من هذا المجلد.

٥٨ في معاناة وترقب.

٥٩ Military Assistance Program راجع مبحث "المساعدات العسكرية الأمريكية" بهذا الفصل .

ومبحث "تطورات تتعلق بالجيش" بفصل "حكومة فكيني .. البداية الواعدة".

يختم السفير لايتنر رسالته بفقرة كان من بين ما جاء فيها أنهم على وشك تحقيق الخطوة الكبيرة المتمثلة في نقل مقر السفارة من البيضاء إلى طرابلس. كما عبّر عن امتعاضه لمغادرة William (Bill) Wight الذي كوّن عنه انطباعاً ممتازاً، منصبه بالسفارة حيث جرى نقله إلى واشنطن. كما أفاده أيضاً بأن المستر دورمان سوف يبقى بالسفارة لمدة عام آخر. كما أشار إلى أنه وأسرته أصبحوا يحبون شحات والجبل الأخضر كثيراً. "

مخاوف أمريكية حول موقف فكيني من القاعدة

في ١٩٦٣/٦/٢٨ بعث السفير الأمريكي الجديد لايتنر برقية^{٦٠} إلى الخارجية الأمريكية تحمل الرقم (٣٥١) عبّر فيها عن عزمه على استطلاع رأي رئيس الوزراء فكيني حول موقف حكومته من قاعدة ولس. وقد ردّت عليه الخارجية في اليوم التالي ببرقية تحمل الرقم (٢٦٢) جاء فيها:

" بالإشارة إلى برقيتكم رقم (٣٥١ - طرابلس)، نعتقد أنه ينبغي عليكم في الوقت الحاضر أن تتركوا لفكيني أخذ المبادرة في الحديث حول أي تغيير في موقف الحكومة الليبية إزاء قاعدة ولس. وعند مناقشة هذا الموضوع ينبغي عليك تجنب التعبير عن أي انزعاج، كما ينبغي تجنب الإيحاء بأن الملاحظات التي تبديها أثناء الحديث على أنها تعليمات من واشنطن."

وتمضى برقية الخارجية الأمريكية إلى سفيرها لايتنر:

" ومع الأخذ في الاعتبار ما يكون لديكم من وجهات نظر، فإن هذه الوزارة تميل إلى الاعتقاد أن موضوعا أساسيا ومهما في العلاقات الليبية الأمريكية مثل موقف الحكومة الليبية إزاء القاعدة^{٦١}، إذا كُريد البحث فيه من قبل الجانب الأمريكي وبواسطة السفير، فيفضل أن يتم ذلك خلال محادثة مع الملك نفسه بعد عودته من رحلة الاستجمام والاستشفاء التي يقوم بها حاليا في اليونان. ومن المرجح في السياق الحاضر، أن يُفترض أن لدينا اهتماما عاليا بالموضوع لو تمّ طرحه من قبلك في شكل استطلاعي خلال هذه الفترة، ذلك أنك ماتزال في مرحلة مبكرة جدا من توليك لمهامك في ليبيا، وبخاصة أيضا أن الاستجوابات التي تواجهها الحكومة في البرلمان حول القاعدة لم تصل إلى حدّ المواجهة التي تهزّ التوازن الحكومية^{٦٢}."

" إن الوزارة تصادق على وجهة نظر موظف السفارة في بنغازي الواردة في برقيتها رقم (٢٧٩) وتعتقد في صحة الإنكار الشديد الذي عبّر عنه العابدية^{٦٣} بأن تكون الحكومة الليبية قد غيرت سياستها (تجاه القاعدة)، كما أن ما عبّر عنه العابدية في مناسبة تالية من ترحيب بفكرة قيام نائب الرئيس أو وزير الخارجية بزيارة ليبيا، ربما تشير إلى خشية المسؤولين الليبيين من أن لا تكون علاقات العمل الحميمة بشكل غير معتاد بينهم وبين الولايات المتحدة، موضع اعتراف أو تقدير الجانب الأمريكي."

وتضيف البرقية:

" إننا نولي الكثير من التفكير لأهمية بناء علاقة خصوصية مع الملك قائمة على الثقة في المستقبل القريب، وكذلك إلى الحد الممكن بناء صلة شخصية مماثلة وعلاقة عمل مريحة مع فكيني والشخصيات الأخرى المهمة في حكومته. وإذا حدث أن اتجهت السياسة

٦٠ البرقية موجودة بالملف DEF 15 Libya US .

٦١ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٤ - ١٥٥) .

٦٢ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

٦٣ يقصد السيد فتحي العابدية الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية.

الليبية تدريجياً في اتجاه نسائم التغيير السائدة في شمال أفريقيا، فإن هذه العلاقات الشخصية مدعومة بمظاهر صداقة حقيقية، مثل تقديم برنامج مساعدة عسكرية كبيرة^{٦٤} سوف تقيم أرسخ المرتكزات لمواجهة أى تيارات مضادة لمصالحنا الاستراتيجية وغيرها من مصالحنا الأخرى في ليبيا. وفي انتظار أى مقترحات من جانبكم حول أحسن الأساليب من أجل تحقيق ما أوردناه. "

لقاء السفير مع فكيني^{٦٥}

بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣ بعث السفير لايتنر ببرقية إلى واشنطن تحمل الرقم (٦ - بنغازي) أفاد بموجبها أنه التقى بالدكتور فكيني الذى أثار من جانبه موضوع قرار قمة أديس أبابا حول تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وأنه (أى السفير) أجاب من جانبه معبراً عن اعتقاده بأنه بالإمكان الدفاع عن الفكرة القائلة بأن القواعد أسهمت في الدفاع عن بلد لم يكن بعد قادراً أن يدافع عن نفسه. وأضاف السفير في برقيته أنه لم يلح على مناقشة الموضوع، غير أنه لم يخرج بالانطباع بأن الحكومة الليبية بصدد مطالبة أمريكا بالتخلي عن قاعدة ولس. كما أشار السفير أنه سوف يعلّق في القريب على طلب واشنطن تقديم المقترحات بشأن مواجهة أى انحراف في السياسة الليبية، ومعبراً في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن الوزارة توافقه الرأي بأن أى اتصال بالملك حول موضوع القاعدة يبقى أمراً احتياطياً إلى أن تصبح الحالة أكثر وضوحاً. "

مذكرة للوزير راسك

بتاريخ ١٩٦٣/٩/٦ أعد مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية المستر ويليامز G.Mennen Williams مذكرة للوزير راسك حول " السياسة الليبية تجاه قاعدة ولس " ^{٦٦} جاء فيها:

" تركز اهتمامنا مؤخراً حول مستقبل قاعدة ولس الجوية وذلك نتيجة:

١. قرارات القمة الإفريقية بأديس أبابا.
٢. تأسيس سلاح الطيران الليبي.
٣. طلب ليبيا للمزيد من المساعدات (الاقتصادية).

" إن الاعتقادات الموجهة في الصحافة الليبية وداخل البرلمان ضد وجود قاعدة أجنبية فوق الأراضى الليبية، رغم أنها ليست شيئاً جديداً، إلا أنها أصبحت مؤخراً أكثر حدة نتيجة القرار الذى تبنته القمة الإفريقية التى انعقدت بأديس أبابا في يونيو (١٩٦٣) والذى دعى الدول الإفريقية إلى إزالة القواعد الأجنبية من فوق أراضها. "

٦٤ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " من هذا الفصل.

٦٥ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٥).

٦٦ راجع الملف DEF IS Libya-US والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة م . س . ص (١٥٦) - (١٥٧).

" حكومة فكيني الجديدة نسبياً، وذات الميول الأكثر وطنية، أظهرت حساسية تجاه هذا الموضوع وتحاشت أن تتكر علانية وبصراحة أنها تفكر في اتخاذ إجراءات تهدف إلى إلغاء قاعدة وليس الجوية. "

" وخلال المحادثات المتعلقة بإمكانية إصدار بيان مشترك (ليبي - أمريكي) حول مشروع المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا الذي جرت زيادته مؤخراً والذي شمل تخصيص جزء من القاعدة لإستعمال سلاح الطيران العسكري الليبي الوليد، حاول فكيني إدخال عبارات في البيان يفهم منها أن هذا الاجراء هو خطوة على طريق تحويل القاعدة بكاملها إلى الليبيين^{٦٧}. "

" وكما ظهر من خلال رحلة الصداقة التي اختتمها فكيني مؤخراً إلى دول المغرب^{٦٨}، وكذلك من خلال تصريحاته العامة التي أدلى بها مؤخراً حول فلسطين^{٦٩}، فإن فكيني يرغب في ربط ليبيا بصورة أقوى مع التيار العام لحركات الوحدة الإفريقية والعربية. "

" ورغم ذلك ليس بمقدورنا أن نلاحظ ظهور أي تغيير على سياسة ليبيا الأساسية المتعلقة باتفاقية قاعدة الملاحة (التي تنتهي مدتها في ديسمبر ١٩٧٠)، وفي الواقع فإن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الليبية^{٧٠} أكد لسفارتنا عدم وجود أي شيء من هذا القبيل. "

" ومع ذلك، ووفقاً لما تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة الليبية في عام ١٩٦٠^{٧١}، فإن الإيجار السنوي للقاعدة البالغ (١٠) مليون دولار سيجرى تخفيضه إلى (١) مليون دولار سنوياً مع نهاية السنة المالية ١٩٦٤. "

" إننا نفسر الطلبات الأخيرة بمساعدات اقتصادية، التي لم تأخذ طابع الإلحاح، والتي قدمها فكيني وبعض وزرائه، كمحاولة منهم لوضع أنفسهم في مركز تفاوضي موات في محادثات مستقبلية حول القاعدة، يطالبون فيها بتعويضهم عن هذا التخفيض المتوقع في حجم المساعدات الاقتصادية. ومع تزايد حجم العائدات الليبية من النفط، فإن التبريرات الاقتصادية لطلب المساعدات تتناقص، ومع ذلك فإن الضغوط السياسية لتقديم هذه المساعدات تظل قائمة. "

" إن تخصيص تسهيلات للسلاح الأمريكي للجوى الليبي في القاعدة سيعطى لليبيا حصة في القاعدة وهو ما نتوقع أن يكون عامل تهدئة واعتدال في المواقف الليبية تجاه وجود قاعدة وليس في المستقبل. إن الملك إدريس يحتفظ لنفسه بسيطرة نهائية على السياسة الليبية، ولا تستطيع الحكومة اتخاذ أي قرار جوهرى يؤثر في وضع قاعدة وليس دون موافقة الملك. لقد أصدرنا تعليماتنا إلى سفيرنا في ليبيا كي يسعى إلى إقامة علاقات مع الملك إدريس من شأنها

٦٧ راجع مبحث " تطورات تتعلق بالجيش الليبي " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

٦٨ راجع مبحث " على الصعيد العربى " بفصل " ملامح سياسة خارجية جديدة " من هذا المجلد.

٦٩ راجع مبحث " على الصعيد العربى " بفصل " ملامح سياسة خارجية جديدة " من هذا المجلد.

٧٠ يقصد السيد فتحى العابدية الذى كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية.

٧١ مع حكومة السيد عبد المجيد كعبار.

أن تضمن المحافظة على مصالحنا الاستراتيجية وبقية مصالحنا الأخرى في ليبيا^{٧٢}. إننا نتوقع في النهاية مفاوضات مطوكة حول مستقبل قاعدة وپلس، غير أننا مع ذلك لا نشعر بأن وقت هذه "المفاوضات قد أزف".

"إن قاعدة وپلس تستخدم بشكل أساسي كموقع مهم جداً للتدريب على كافة الأجواء للطيران العسكري في أوروبا. ووفقاً لما أمكننا التحقق منه حول وجهات نظر القوات المسلحة (الأمريكية) فإن القاعدة سوف تظل مطلوبة منهم على الأقل حتى نهاية عمر الاتفاقية الحالية أي نهاية عام ١٩٧٠".

المساعدات الأمريكية أمام البرلمان

مر بنا في فصل سابق^{٧٣} كيف أنه جرى استجواب الحكومة من قبل مجلس الشيوخ حول حجم المساعدات الاقتصادية التي قامت الولايات المتحدة بتقديمها لليبيا. وقد تولّى وزير التخطيط والتنمية (السيد حامد على العبيدي) الرد على الاستجواب نيابة عن الحكومة خلال جلسة مجلس الشيوخ بالبيضاء يوم ١٩٦٣/٧/٢١. وتضمن رد الوزير معلومات غير دقيقة حول حجم تلك المساعدات الأمر الذي أثار استياء السفارة الأمريكية التي قامت بمكاتبة واشنطن حول الموضوع^{٧٤}.

من جانبها قامت الخارجية الأمريكية في ١٩٦٣/٧/٢٦ بتوجيه برقية إلى السفير في بنغازي حول هذا الموضوع جاء فيها:

"بالإشارة إلى البرقيات أرقام (١١، ١٣ - البيضاء) فإن الوزارة منزعة بشأن التقرير الخاص بالبيان غير الدقيق بشكل سيء الذي ألقاه الوزير الليبي العبيدي حول حجم وشكل المساعدات الأمريكية المقدمة إلى ليبيا منذ عام ١٩٦٠. ونعتقد أنه يتوجب إثارة الموضوع مع رئيس الوزراء الفكني في أول فرصة قادمة^{٧٥} مؤكداً له - كما يعلم جيداً - على تأثير التصريحات العامة التي يلقها كبار المسؤولين الأجانب التي لا تقدم معلومات صحيحة حول المساعدة الأمريكية. كما ينبغي أن نكرر له أن حكومة الولايات المتحدة سوف تأخذ بعين الاعتبار عند النظر في طلبات المساعدة المقدمة من ليبيا الزيادة التي طرأت على عائداتها من النفط. وتذكر الوزارة بالمحادثات المتعلقة بالمساعدات لليبيا التي صيغت في بنود جملة^{٧٦}، وبمقدورك تذكير فكيني أن إجمالي المساعدات الأمريكية لليبيا بلغت خلال فترة عمله كسفير لليبيا في واشنطن (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ما يربو عن (١١٠) مليون دولار.^{٧٧}"

٧٢ هناك مرفق مع المذكرة لم يتم نشره.

٧٣ راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" بفصل "حكومة فكيني .. البداية الواعدة" بهذا المجلد.

٧٤ البرقية رقم (١١ - البيضاء) المؤرخة في ١٩٦٣/٧/٢٤.

٧٥ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٥).

٧٦ قام السفير لايتنر في اليوم ذاته بمقابلة رئيس الوزراء فكيني حيث أثار معه موضوع بيان الوزير العبيدي أمام مجلس الشيوخ إلى جانب موضوعات أخرى تتعلق بالمساعدات الأمريكية المستقبلية لليبيا.

٧٧ الإشارة إلى محادثات J.Wayn Fredericks (نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية منذ مايو ١٩٦١) مع السفير فكيني بتاريخ ١٩٦٣/١/١٥.

برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية

في عام ١٩٥٧ وافق الرئيس الأمريكي إيزنهاور على قرار يحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا كان من بين ما تضمنته^{٧٨}:

" الاضطلاع بالمسئولية الرئيسية عبر عدد من السنوات، لتطوير جيش ليبي وتدريبه وتجهيزه، بحيث يكون قادراً على المحافظة على الأمن الداخلي ومقاومة أى حرب عصابات، وتقديم المساعدة العسكرية لهذا البرنامج، إلى جانب ما تقدمه الدول العريقة الأخرى، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يزيد حجم هذه القوة العسكرية عن قرابة (٤٥٠٠) رجل. وبالتزامن مع توسيع الجيش الاتحادي، ينبغي تشجيع الليبيين، بقدر ما تسمح به ظروفهم السياسية، على تخفيض قوة الشرطة المحلية بالولايات إلى المستوى اللازم الذي يمكنها من تأدية مهامها كقوة شرطة بكفاءة."^{٧٩}

ومنذ ذلك التاريخ قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للجيش الليبي^{٧٩} كما طالبت الحكومة الليبية من جانبها منذ ذلك التاريخ الحكومة الأمريكية بتقديم المزيد من العتاد للجيش الليبي^{٨٠} وتمت استجابة أمريكية محدودة للمطالب الليبية^{٨١}. وشهد عام ١٩٦٢ قيام يونس عبد النبي بلخير وزير الدفاع في حكومة الصيد بجولة خلال شهرى يونيه ويوليه شملت كلا من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سعى خلالها للحصول على دعم هذه الدول في تسليح الجيش الليبي وفي تأسيس نواة للسلاح البحرى الليبي.

وشهد شهر مايو من العام نفسه عقد ثلاثة اجتماعات ليبية أمريكية بمدينة البيضاء شارك فيها عن الجانب الليبي كل من وزير الدفاع بالخير ورئيس أركان الجيش الليبي اللواء نورى الصديق الذى قدم إلى الجانب الأمريكى برئاسة السفير ويزلى جونز مطالب جديدة بالمزيد من السلاح والعتاد^{٨٢}، واجتماع رابع بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٩^{٨٣}.

وفي أواخر شهر أغسطس من العام نفسه حضر إلى ليبيا فريق عسكرى أمريكى ممثلاً للجيش والطيران الأمريكى US Army and Air Force Survey Teams لتقدير ومناقشة احتياجات الجيش الليبي. وعقد هذا الفريق ثلاثة اجتماعات^{٨٤} مع وزير الدفاع بلخير ووكيل

-
- ٧٨ راجع ص (٥٠-٤٩) من المجلد الثالث / الجزء الأول.
- ٧٩ التقرير رقم (٣٤٧) المؤرخ في ١٩٥٨/٣/٢٩ الملف 773.56 .
- ٨٠ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (١٤١) المؤرخ في ١٩٥٩/١/٣٠ الملف 773.56 .
- ٨١ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (٧٢) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٧ الملف 773.5 .
- ٨٢ راجع التقارير (١٧٩) بتاريخ ١٩٦٢/٥/١١، و (١٨٥) بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ و (١٨٦) بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٥ .
- ٨٣ التقرير رقم A-34 بتاريخ ١٩٦٢/٨/٣ بالملف 773.5 .
- ٨٤ تم الاجتماع الأول في ١٩٦٢/٨/٢١ (التقرير A-48 مؤرخ في ١٩٦٢/٨/٢٤) كما تم الاجتماعان الثانى والثالث يومى ١٩٦٢/٨/٨، و (التقرير A-78 مؤرخ في ١٩٦٢/٩/٢٢) بالملف 773.5 .

وزارة الدفاع إدريس عبد الله ورئيس أركان الجيش الليبي نوري الصديق ونائبه العقيد إدريس العيساوي والمقدم مصطفى القويري كما شارك في هذه الاجتماعات النقيب طيار الهادي الحسومي والرائد نوري زريقان ك مترجم، كما شارك في هذه الاجتماعات رئيس البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا العقيد جيمس ويندت Col. James R. Wendt وآخرون^{٨٥}.

وعندما قام ولي العهد الأمير الحسن الرضا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أكتوبر ١٩٦٢ ضمّ الوفد المرافق له كلا من وزير الدفاع يونس عبد النبي بلخير ونائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي وكانت المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي ضمن الموضوعات التي نوقشت أثناء تلك الزيارة وقدم الجانب الأمريكي وعوداً بشأنها سواء فيما يتعلق بسلاح الطيران أو فيما يتعلق بتسليح وتدريب الجيش الليبي.

غير أن هذه الوعود بقيت دون إقرار بشكل نهائي من الجانب الأمريكي، ولعله مما أسهم في هذا الأمر:

١. حادث اغتيال العقيد إدريس العيساوي نائب رئيس الأركان في ٩/١٢/١٩٦٢ والفراغ الذي ترتب على ذلك الحادث في قيادة الجيش الليبي.
٢. الشروع في تفكيك النظام الاتحادي مع نهاية عام ١٩٦٢ وتوحيد قوات الأمن في الأقاليم (الولايات) الثلاثة تحت قيادة الفريق محمود بوقويطين وما ترتب على ذلك من تعاضم دور قوات الأمن على حساب الجيش الليبي.

وقد عبّر المستر ويليام وايت William Wight المسئول بالسفارة الأمريكية في طرابلس عن مخاوفه من تعاضم دور قوات الأمن الليبية، خلال الحديث الذي جرى بينه وبين المستر لوكاس A.T.M.Lucas مسئول السفارة البريطانية بطرابلس والذي قام بنقل محتواه إلى رئيسه بالخارجية البريطانية المستر سكريفتنر بموجب رسالته^{٨٦} المؤرخة في ١٨/٢/١٩٦٣ حيث جاء فيها:

" أشكرك على رسالتك المؤرخة في ٨/٢/١٩٦٣ المتعلقة بالمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا. مما هو جدير بالتتويه بصدد هذا الموضوع أن المستر وايت الذي يشغل حالياً منصب القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس، أبلغني مؤخراً أنه منزعج بشأن برنامج المساعدات العسكرية (الأمريكية) للجيش الليبي في ضوء التطورات التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية. وكما تعلم من مراسلات منفصلة سابقة، يبدو أن الجيش الليبي سوف يلعب دوراً أقل أهمية بالمقارنة بالدور الجديد المناط بقوات الأمن العام. وإن وايت من جانبه يتساءل عن الجانب الذي ينبغي أن يتم تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية إليه من الآن فصاعداً .. "

٨٥ ترأس فريق الجيش الأمريكي العقيد بروكس Col. Robert L. Brooks وترأس فريق الطيران الأمريكي العقيد بيلي Col. William B. Bailey.

٨٦ الرسالة تحمل الرقم الاشاري VT 1195/2 بالملف 17 367 270 371/173 FO

وبصرف النظر عن هذه المخاوف التي سيطرت على المستر وايت، ففي بداية شهر فبراير ١٩٦٣ قامت الحكومة الأمريكية، عبر سفارتها في لندن، بإطلاع الحكومة البريطانية على برنامج المساعدة العسكرية الذي تزمع تقديمه لليبيا والذي يتضمن مساعدات بقدر إجمالها بنحو (١٠) ملايين دولار موزعة على الفترات من يولييه ١٩٦٣ وحتى يولييه ١٩٦٧. كما أبلغت الحكومة الأمريكية نظيرتها البريطانية أن البرنامج المذكور ما يزال قيد الدراسة ولم يتم إقراره بشكل نهائي بعد، كما أبلغتها بأن عملية الإطلاع هي لأغراض الحكومة البريطانية فحسب ولم يتم بعد إطلاع الليبيين عليه. وأكدت أيضا إقرار هذا البرنامج يعنى توقف أى مشتريات ليبية من العتاد البريطاني المعروض للبيع Off - Shore عدا تلك اللازمة لاستبدال قطع موجودة حالياً في ليبيا. "

" كما أبلغتها أيضا أنه فيما تتولى الحكومة الأمريكية تجهيز الجيش الليبي، فسوف تتطلع إلى أن تقوم بريطانيا من جانبها بتلبية احتياجات سلاح البحرية الليبي. كما عبرت الحكومة الأمريكية أنه نظراً لعلاقة العمل الوطيدة بينها وبين الحكومة البريطانية فقد رأت إطلاعها على هذا الموضوع في وقت مبكر قدر المستطاع، ونظراً لأن البرنامج مازال قيد الدراسة فقد أكدت أن وجود هذا البرنامج ومحتوياته ينبغي أن يبقى في نطاق الحكومتين فقط، وسوف يتم إطلاع الحكومة البريطانية حالما يتم إقرار برنامج المساعدة بشكل نهائي ومتى يتم إخطار الحكومة الليبية. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦ أبلغ المستر واجنر Joseph Wagner من السفارة الأمريكية بلندن المستر لورانس P.H.Laurence بالخارجية البريطانية^{٨٧} أن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا قد تم إقراره من قبل الحكومة الأمريكية، وأنه سوف يتم إخطار الحكومة الليبية به فور وصول السفير الأمريكي الجديد (لايتنر) إلى ليبيا، وحتى ذلك الحين ينبغي التعامل مع الموضوع بسرية كما ينبغي أن يبقى في نطاق الحكومتين الأمريكية والبريطانية. كما أشار المستر واجنر إلى أن الليبيين سوف لن يُبلغوا بأى قيمة نقدية لهذا البرنامج (أى أن يشار إليه كمساعدات عينية فقط)، ومن ثم فينبغي الإبقاء على القيم المالية المتعلقة بالبرنامج في إطار الحكومة البريطانية.

وقد سأل المستر لورانس زميله الأمريكي المستر واجنر ما إذا كانت الإدارة الأمريكية أخذت في اعتبارها عند إقرارها لهذا البرنامج احتمال وقوع تغيير في النظام القائم في ليبيا خلال هذه السنوات موضوع البرنامج ١٩٦٣ - ١٩٦٧؟ رد المستر واجنر بالإيجاب وأضاف أن التعليمات صدرت للسفير الأمريكي في ليبيا بأن يشير شفويًا للحكومة الليبية بأن هذا البرنامج قائم على افتراض أن الأوضاع الحالية تبقى كما هي عليه، والاستنتاج من ذلك هو أن أى تغيير في الوضع القائم يمكن أن يؤدي إلى مراجعة البرنامج أو تعليقه.

وقد كتب المستر بنهام J.M.M Banham من الخارجية البريطانية مذكرة داخلية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠ حول الموضوع جاء فيها:

" في المحصلة، أعتقد أنه ينبغي علينا (الحكومة البريطانية) أن نرحب بمساعدة الولايات المتحدة للجيش ولسلاح الطيران الليبي. ولا يوجد سبب يدعونا إلى تصور أن هذه المساعدة يمكن أن تؤثر على المساعدة التي نقوم بتقديمها لتشكيل السلاح البحري الليبي. ومع ذلك فأعتقد أن الزيادة في حجم المساعدات الأمريكية سوف يؤثر على دور بعثتنا العسكرية في ليبيا. إن نفوذ هذه البعثة على الليبيين بالضرورة سوف يضعف، على الرغم من أن بعض هذا النفوذ سوف يتم عن طريق البعثة العسكرية البحرية البريطانية "

كما كتب في فقرة ثانية :

" إنه من غير الواضح ما إذا كان الأمريكيان يقترحون حصر هذه المساعدة في الجيش الليبي بذاته أم أنهم يقدمونها إلى القوات المسلحة الليبية بما فيها قوات الأمن (التي تشمل قوة دفاع برقة). إن حصر المساعدة في الجيش وحده سوف يقلب موازين القوة بين الجيش وقوات الأمن (بما فيها قوة دفاع برقة) لصالح الأول. ولأن الجيش ووزارة الدفاع يضمنان عدداً من المتعاطفين مع زمرة البوصيري الشلحي، فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج وخيمة، ومن المفترض أن الأمريكيان متبهون لهذا الأمر وأولوه بعض الاهتمام " ٨٨

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٦ بعث المستر سكريفتر (مدير إدارة شمال أفريقيا بالخارجية البريطانية) إلى السفير البريطاني في واشنطن المستر كيليك J.E. Killick أشار فيها إلى ما وصل الوزارة من معلومات عن المستر واجنر من السفارة الأمريكية في لندن حول قرار الحكومة الأمريكية بالموافقة على برنامج المساعدات العسكرية لليبيين، وأفاده بأن المعلومات المذكورة جرى تحويلها على السفير البريطاني في ليبيا لعلمه الخاص، كما أعاد فيها إيراد الملاحظات التي سبق للمستر بنهام أن أداها حول الموضوع مضيفاً أن المستر لوكاس مسئول السفارة في طرابلس له نفس التحفظات بشأن اختلاف التوازن بين قوة الجيش وقوات الأمن جراء هذا البرنامج ٨٩ .

وفي ١٩٦٣/٥/١٤ بعث السفير البريطاني كيليك برسالة جوابية إلى المستر سكريفتر أشار فيها^{٩٠} إلى أنه أجرى محادثات مع مكتب شئون شمال أفريقيا بالخارجية الأمريكية، وصفها بأنها لم تلق المزيد من الضوء Unilluminating Talks حول النتائج الجانبية المحتملة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيين. وقد أفاد الجانب الأمريكي أن هذه المساعدات كانت قد قُدرت في الأصل للجيش

٨٨ يوجد تعليق بخط يد المستر جون من الخارجية البريطانية يقول بأن الأمريكيان كانوا على الدوام ضد قوة دفاع برقة وفي إحدى المناسبات اعترضوا على قيام بريطانيا باقتراح تقديم مساعدات في شكل هدية من الأسلحة لقوة دفاع برقة.

٨٩ الرقم الاشارى VT 1195/3 الملف FO 371/173 270 36717

٩٠ الرقم الاشارى VT 1195/4 بالملف السابق.

الليبي كوسيلة لتقويته كإحدى المؤسسات الرئيسية للوحدة الوطنية الليبية وأن الأمريكان يدركون الآن أنه على الرغم من أن هذا الهدف مازال سليماً، إلا أن الأحداث تجاوزته بالتحركات الأخيرة نحو الوحدة وبالتعديلات الدستورية التي ألغت النظام الاتحادي.

أما بالنسبة للتأثيرات المستقبلية لمزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي على دور قوات الأمن، فقد أورد المستر كيليك أن الخارجية الأمريكية لم تظهر أي أكثرات نحوها وأنها أكدت بأنه عندما جرى تقرير برنامج المساعدات الحالي لم تأخذ في اعتبارها بأى شكل من الأشكال احتمال أن يلعب الجيش دوراً أقل شأنًا من دور قوات الأمن.

وفي ١٩٦٣/٥/٢٠ اتصل المستر واجنر من السفارة الأمريكية بلندن بالمستر بنهام ليبلغه أن التعليمات قد صدرت إلى سفير أمريكا الجديد في ليبيا (المستر لاينتر) كي يقوم بتسليم السفير البريطاني في ليبيا صورة من المذكرة المتضمنة ببيان برنامج المساعدات الأمريكية الجديد للجيش الليبي، وأن يناقش معه تأثير ذلك البرنامج على دور البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا، والترتيبات التي يتم بموجبها قيام الحكومة البريطانية بتدريب الليبيين في مجال البحرية. وقد قام المستر سكرافنر بدوره بإخطار السفير البريطاني في ليبيا بما أبلغه به المستر واجنر وذلك بموجب رسالة مؤرخة في ١٩٦٣/٥/٢٣.

وفي ١٩٦٣/٥/٣٠ بعث السفير البريطاني المستر ستوارت إلى المستر سكرافنر رداً^{١١} على رسالته المؤرخة في ١٩٦٣/٥/٢٣ مشيراً فيها إلى رسالة السفير كيايك المؤرخة في ١٩٦٣/٥/١٤ جاء فيها:

"لقد زارني المستر وايت القائم بأعمال السفارة الأمريكية وأبلغني المعلومات الواردة في المذكرة التي سبق أن أرسلتموها لي. ويبدو أن لديه هواجس كثيرة حول الموضوع برمته، غير أنه لم يكن محدداً بشأن هذه الهواجس."

"إن احساسنا الخاص حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للجيش الليبي هو ذو جوانب متضاربة، فمن جهة يبدو أن هناك عدة أسس للتساؤل عما إذا كان هذا هو التوقيت المناسب لحقن الجيش بقوة جديدة:

١. فالجيش مايزال في حالة ارتباك بعد مقتل العقيد العيساوي، وبعيدا عن أي اعتبارات أخرى فقد لا يكون الجيش في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب مساعدة عسكرية إضافية.
٢. لا توجد في الوقت الحاضر احتياجات دفاعية حقيقية، في حين أن الأحداث الحالية في الشرق الأوسط أثبتت مرة أخرى أن وجود جيش قوى في البلاد يمكن أن يكون عاملاً مستقرراً فيها.

٣. بالنسبة للحالة الليبية، فإن وجود سيف النصر عبد الجليل في وزارة الدفاع مع عناصر من زمرة الشلحي في مراكز قيادية بالجيش يجعل الجيش في الوقت الحاضر مشكوكاً فيه أكثر من قوات الأمن.
٤. إن توسيع الجيش من شأنه أن يزيد الأعباء على الميزانية العامة الأمر الذي سوف يكون على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مطلباً أساسياً للإستقرار السياسي. "

وأضاف المستر ستيوارت في رسالته أنه من جهة أخرى:

١. إذا كان الليبيون مصرين على توسيع قواتهم المسلحة (وهو ما أسرّ به وزير الدفاع الجديد سيف النصر عبد الجليل لأحد الأشخاص الذين على صلة بنا) فيغدو واضحاً أنه من الأفضل أن يتجه الليبيون نحو الغرب طلباً للمساعدة.
٢. منذ تغيير الحكومة في مارس (١٩٦٣) فإن انتشار وحدات الجيش السدى أسسنا عليه تقديراتنا لدور كل من الجيش وقوات الأمن لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وفضلاً عن ذلك فإن الجيش حتى بوضعه الحالي هو أقوى من قوات الأمن سواء من حيث المدرعات أو كثافة النيران، وبالتالي فإن أى زيادة نسبية في قوة الجيش لن تكون ذات أهمية كبيرة. وفي جميع الأحوال فإن الأمر سوف يتطلب بعض الوقت قبل أن يُشرع فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج، وقد يكون المشهد السياسي في ليبيا قد تغير كثيراً حينذاك.
٣. فيما يتعلق بولاءات كل من الجيش وقوات الأمن، فإنه من المستبعد جداً أن تتمكن عناصر ثورية من أن تنال رضى وتأييد كامل الجيش أو قوات الأمن. ومن المرجح أن يقع انشطار في ولاءات كل من الجيش وقوات الأمن على أسس جهوية ما بين موالين النظام وموالين العناصر الثورية. وفي مثل هذه الحالة فإن أى زيادة في قوة الجيش لن تكون عاملاً مؤثراً بشكل كبير في الأحداث. وعلى أى حال فإبى أشك في أن تقوم الشرطة بتحدى الجيش على الإطلاق.
٤. من وجهة النظر الاقتصادية، فإن عائدات ليبيا من النفط ينبغي أن تكون أكثر من كافية لمواجهة الأعباء المالية للقوات المسلحة، في حين أن المساعدة الأمريكية المتوقعة سوف تشكل مكسباً غير متوقع يساعد على توجيه العائدات النفطية نحو التنمية^{٩٢}.

ولم ينس السفير البريطاني ستيوارت أن يختم رسالته بعبارة جاء فيها:

٩٢ بالطبع لم يحدث هذا اطلاقاً لا في الحالة الليبية أو غيرها من الدول النفطية في العالم الثالث.

" بالطبع فإن هذه الاعتبارات هي بدرجة كبيرة ذات طبيعة أكاديمية، ذلك أن الأمريكيان اتخذوا قرارهم بالفعل في هذا الشأن، وليس بمقدورنا أن نفعل شيئاً لجعلهم يغيرون رأيهم حتى لو رغبتنا في ذلك. وإنني أشك في أنه ينبغي علينا أن نحاول ذلك على اعتبار أن إصرار الليبيين على توسيع حجم جيشهم هو العامل الأكثر حسماً في حين أن الاعتراضات عليه تبقى في معظمها مجرد تكهات. "

وفي ١٢/٨/١٩٦٣ بعث المستر لوكاس من السفارة البريطانية إلى المستر سكرافنر برسالة^{٩٣} يخبره بموجبها أن السفارة الأمريكية أبلغتهم أن الحكومة الليبية وافقت على برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية المقترح، غير أن واشنطن أثارت بعض النقاط الجديدة التي شككت نوعاً من الصعوبة أمام تنفيذه. كما أبلغه أن الطائرة التي أهدتها الولايات المتحدة لليبيا شاركت في الاستعراض العسكري بمناسبة عيد الجيش الليبي (٩ أغسطس)، وكان الطيارون الأمريكيان جالسين في مقعد التحكم المزدوج بالطائرة.

وفي ١٦/٨/١٩٦٣ بعث المستر دونداس L.G. Dundas من السفارة البريطانية في بنغازي رسالة موجهة إلى المستر لوكاس في طرابلس أبلغه بموجبها أن الليبيين وافقوا أخيراً على برنامج المساعدة الأمريكية، وأنه ناقش الأمر مجدداً مع جون دورمان من السفارة الأمريكية في بنغازي. وقد أشار دونداس في رسالته إلى سوء التفاهم الذي وقع حول صياغة مذكرة القبول الليبية، وكيف أن وزير الدفاع الليبي (سيف النصر عبد الجليل) وافق في النهاية على الصياغة وفقاً للشروط التي طلبتها الخارجية الأمريكية^{٩٤}.

وفي ٢١/٨/١٩٦٣ علق المستر بنهام من الخارجية على البريطانية على المعلومات التي وصلت من السفارة بطرابلس حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا، بعبارة جاء فيها:

من غير المتوقع أن تكون هذه التزويدات الكبيرة نسبياً من العتاد الأمريكي ذات فائدة عسكرية للحكومة الليبية، ذلك أن القوة العددية للجيش الليبي في الوقت الحاضر هي دون (٣٠٠٠) فرد في حين أن البرنامج الأمريكي معد على أساس أن القوة العددية للجيش هي (٧٥٠٠) فرد. ومع ذلك فإن تسليم هذه الكميات من العتاد سوف تتطلب تحقيق درجة مناسبة من التنسيق بين البعثة العسكرية البريطانية والسلطات العسكرية الأمريكية في ليبيا. "

٩٣ الرقم الاشاري VT 1195/6 الملف السابق.

٩٤ كان الجانب الليبي يرغب في وصول الطائرتين اللتين أهدتهما الولايات المتحدة الأمريكية قبل التوقيع حتى تتم مشاركتهما في الاستعراض، غير أن الجانب الأمريكي أصر على عدم تسليم الطائرة التي كانت رابضة في أسبانيا إلى أن يتم توقيع الجانب الليبي على برنامج المساعدة العسكرية.

زيارة فكني للبيت الأبيض

في النصف الثاني من شهر سبتمبر ١٩٦٣ ترأس الدكتور فكني وفد المملكة الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة حيث ألقى خطاباً أمام جمعيتها العامة (الدورة الثامنة عشر). وفي صباح يوم ٣٠ من الشهر ذاته كان الدكتور فكني على موعد للقاء الرئيس الأمريكي كينيدي، بالبيت الأبيض بواشنطن. وقد تولت نقله من نيويورك والعودة به إليها الطائرة الرئاسية ووجد في استقباله في مطار واشنطن المستر ايفريل هاريمان W. Averell Harriman^{٩٥}، كما قام بتوديعه على نفس المطار المستر منين ويليامز G. Mennen Williams^{٩٦}.

وتحضيراً لهذا اللقاء أعد السكرتير التنفيذي للخارجية الأمريكية المستر بينجامين هـ. ريبند Benjamin H. Read^{٩٧} ورقة تحضيرية لاستعمال الرئيس كينيدي أثناء لقائه مع زائر رئيس الوزراء الليبي، ووجه المستر ريبند هذه الورقة إلى المستر ماك جورج باتدي Mc George Bundy المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومي^{٩٨}. وجاء في تلك الورقة:

(i) سياسات فكني:

تولّى محي الدين فكني (سفير ليبيا السابق في واشنطن) رئاسة الوزراء في مارس ١٩٦٣. وقد عرفت حكومته بنزاهتها، وبمنهجها العملي للتنمية الاقتصادية وبحماسها لتطوير الدستور وقد أعطت إحدى التعديلات الدستورية المرأة الليبية الحق في التصويت.

وفي سياسته الخارجية يميل فكني نحو المواقف القومية العربية. وعلى سبيل المثال فهو يؤكد على القضية الفلسطينية. كما أنه أقلّ ترحيباً بوجود قاعدة ولس وقد أبرم أول اتفاقية تجارية (رغم أنها صغيرة) مع الاتحاد السوفياتي.

(ii) شخصيته:

فكني في عمر الشباب فلم يتجاوز سنه (٣٨) عاماً. يتكلم الانجليزية بطلاقة. ويعرف الولايات المتحدة من خلال السنوات التي أمضاها كسفير لبلاده بها. سلوكه متواضع ويميل إلى الرسمية. وهو محام بحكم تأهيله العلمي (تخرج من السوربون بباريس). في سبتمبر ١٩٦١ استقبله الرئيس كينيدي كسفير وتحدث معه حول القضايا الدولية والأمم المتحدة، وكان لهذه التجربة تأثيرها الإيجابي العميق عليه^{٩٩}. وكانت المرة الأخيرة التي استقبل

٩٥ كان يشغل منذ أبريل ١٩٦٣ منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأقصى.

٩٦ كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية منذ يناير ١٩٦١.

٩٧ كان يشغل منصب مساعد خاص لوزير الخارجية والسكرتير التنفيذي للوزارة Executive Secretary منذ أغسطس ١٩٦٣.

٩٨ شغل المستر باتدي هذا المنصب منذ يناير ١٩٦١.

٩٩ يحتاج هذا الموضوع إلى المزيد من المتابعة وإلقاء الضوء عليه ومعرفة كيف كان تأثير هذه المقابلة.

فيها الرئيس كنيدي فكيني أثناء زيارة وليّ العهد الليبي لواشنطن في أكتوبر ١٩٦٢ . وقد يكون مناسبا أن يهنئه الرئيس على ترقيته إلى منصب رئيس الوزراء منذ رآه آخر مرة. "

(iii) ماذا يريد فكيني في هذه المناسبة ؟

لقد طلب فكيني مقابلة الرئيس كنيدي من أجل أن يعزّز مكانته في بلاده^{١٠٠}، ومن المحتمل من أجل إثارة بعض التساؤلات حول العلاقات الليبية - الأمريكية التي هي في غاية الأهمية لليبيا، وعلى وجه الخصوص وجود قاعدة وبلس الجوية ومستقبل المساعدات الاقتصادية لبلاده. "

(iv) ماذا نريد نحن في هذه المناسبة ؟

إننا نرغب أن يترك حديث الرئيس تأثيراً مضطرباً على فكيني وطريقة إدارته لسياسات ليبيا في الشؤون الدولية التي هي على العموم في انسجام مع سياستنا. كما نأمل أن تترك لديه انطباعاً واضحاً بأن مصالحننا في ليبيا (القاعدة الجوية ونشاط شركات البترول) معروفة كما أنها تحظى بالاهتمام على أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية. وبالنظر إلى محدودية الأموال المتاحة في الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الخارجية، فيوجد حالياً اتفاق تام في واشنطن على أن رغبة أمريكا السابقة في تقديم مساعدات كبيرة لليبيا عندما كانت فقيرة، لم تعد تجد المبررات الكافية بعد أن أصبحت ليبيا ذات مستقبل مالى مزدهر بكل تأكيد، بسبب عائداتها النفطية المتنامية. "

(iv) ما هي النقاط التي يمكن أن يثيرها فكيني ؟

قد يثير فكيني أنه عندما تقوم أمريكا (تنفيذاً للاتفاقية المبرمة معها في عام ١٩٦٠) بتخفيض حجم مساعداتها السنوية من (١٠) مليون دولار إلى مليون دولار فقط اعتباراً من عام ١٩٦٥، فإن ذلك سيضع حكومته تحت ضغوط سياسية كبيرة في الداخل، ومن ثمّ فينبغي أن تستمر أمريكا في دفع مبلغ (١٠) مليون دولار أو أكثر سنوياً، وإلا فإنه سوف يُتهم (من قبل الليبيين) بالاستسلام للنفوذ الغربي. كما أن فكيني قد يعبر أيضاً على أن نقطة الخلاف الجوهرية بين بلاده والولايات المتحدة تتمثل في دعم الأخيرة لإسرائيل. كما أنه قد يشكو من أنه في الوقت الذي تقدّم فيه ليبيا بشكل متواصل الأدلة على صداقتها للولايات المتحدة، وحتى في هذه الأونة أصبح فيها من الأمور الصعبة الدفاع عن هذا الموقف في أفريقيا المعاصرة، فإن الولايات المتحدة تقوم بإجراء تخفيضات متواصلة على حجم المساعدات التي تقدمها إليها. "

(v) ما الذي يمكن أن يقوله الرئيس^{١٠١} ؟

بمقدرو الرئيس أن يعيد التأكيد لفكيني بأن حكومة الولايات المتحدة مدركة وملتزمة تماماً وبشكل متواصل بتأكيداتها السابقة واهتمامها باستقلال ليبيا وإطراد تقدّمها. لقد سبق للرئيس أن

١٠٠ فكيني هو ثلثي رئيس وزراء ليبيا بعد مصطفى بن حليم يجرى استقباله من قبل رئيس أمريكي في البيت الأبيض.

١٠١ هكذا تعمل الدول التي تحترم مؤسساتها. فمساعدو الرئيس لم يترددوا في أن يوضحوا له ما الذي يجب عليه قوله لأي زائر رسمي له، ولا يشعر الرئيس من جانبه بأن في هذا انتقاصاً من قدره أو تطاولاً عليه.

أكد هذا لولي العهد في أكتوبر الماضي (١٩٦٢). إننا نعتقد أن مصلحتنا المشتركة يمكن خدمتها من خلال إدراك ليبيا الكامل بأننا نعتبر وجودنا هناك (يعنى القاعدة العسكرية في ولس) هو أحد العناصر التي تعزز أمن ليبيا ووحدتها. "

"نحن نرحب بالمستقبل المالي الزاهر الذي ينتظر ليبيا، وفي الوقت الذي نتفهم فيه أنها تواجه بعض المتطلبات الحقيقية، وعلى سبيل المثال تدريب وتجهيز جيشها وسلاحها الجوي، إلا أننا نرى أن حاجة ليبيا الملحة تتمثل في التخطيط الاقتصادي (الجيد) وليس المساعدات المالية. وإذا ألح فكيبي على إثارة موضوع القضية الفلسطينية، فينبغي على الرئيس أن يحدثه بصراحة حول أماننا وأهدافنا في المنطقة. ويستحسن أن يرسل الرئيس عبر رئيس الوزراء فكيبي تحياته الشخصية إلى الملك إدريس وولي العهد الحسن. "

مذكرة من كומר

وفي ١٩٦٣/٩/٢٨ أعد روبرت كומר^{١٠٢} Robert W. Komer مذكرة للرئيس كنيدي في إطار التحضير لزيارة الدكتور فكيبي جاء فيها:

"إنك سوف تقابل رئيس وزراء ليبيا الجديد فكيبي صباح يوم الاثنين المقبل. وعليك أن تتحدث إليه برقة، وأن تقنعه بأن بلاده ليست في حاجة إلى مساعدات أمريكية جديدة.

إن تعداد ليبيا هو مليون وربع مليون نسمة. وقد عاشوا لسنوات على مساعدات الولايات المتحدة التي أعطتهم حتى السنة المالية ١٩٦٣ مساعدات قدرها (٢٠٦) مليون دولار. والآن فإن ليبيا تعوم على بحر من البترول. وفي هذا العام فإن عائداتها من البترول تبلغ (٦٣) مليون دولار. وفي السنة القادمة سوف يزيد هذا المبلغ إلى (١٠٠) مليون دولار، وفي السنة التالية سوف يصل إلى (٣٠٠) مليون دولار ويواصل الزيادة بعد ذلك. إن ليبيا على هذا النحو هي "كويت" أخرى ولم تعد في حاجة إلى مساعدات أمريكية. "

"ولكن فكيبي يستعمل وجود قاعدة ولس كحجة لطلب المزيد من المساعدات منا. وفي ظل اتفاقنا معهم عام ١٩٦٠ فإن "إيجار" القاعدة سوف ينخفض من (١٠) مليون دولار خلال السنوات المالية ٦٠ - ١٩٦٤ إلى مليون دولار واحد سنوياً خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧١. ويدعى فكيبي أن وجود "القاعدة" يخلق مشاعر معادية لها، ويتعلل بأن الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة هذا العداء أن تكون هناك مساهمة أمريكية كبيرة نحو تمويل التنمية في ليبيا. "

١٠٢ راجع ما أورده في التعريف بالمستر كומר بالصفحة (٣٣١) من المجلد الثالث / الجزء الأول.

١٠٣ هذا الرقم غير دقيق ولا يوجد ما يؤكد صحته. راجع على سبيل المثال ما ورد بهذا الخصوص بالصفحة (٥٢٦) من المجلد الثالث/ الجزء الأول.

" في هذه النقطة عليك أن تتحدث إليه بصراحة بأن وجودنا في قاعدة ولس شأنه شأن وجود البريطانيين في قاعدة "العدم" (طبرق) هما خير ضمان لتأمين ليبيا ضد أى محاولة للاستيلاء عليها من ناصر الذى يقف على الباب المجاور. إن وجودنا في ليبيا هو الضمان الحقيقى لأمنها. وعليك أن تقول لرئيس الوزراء الليبي (إننا لا نرى سبباً يجعلنا ندفع لهم مقابل " امتياز " قيامنا بحمايتهم، وعلى رئيس الوزراء الليبي أن يواجه منتقديه بهذه الحجة القاطعة). بجانب ذلك فعليك أن تذكره بأن الاستثمارات الأمريكية هي التى أعطت ليبيا ثروتها البترولية، وسوف يكون من الصعب علينا أن نقنع الكونجرس بتقديم مساعدات إضافية لبلد وضعه المالى بهذه الجودة. (إننا لا نقدم مساعدات للسعودية أو الكويت ومع ذلك نقوم بحماية الدولتين). ينبغى أن نوضح له أن ما تحتاجه ليبيا ليس هو المال بل هو المساعدة الفنية لتعلم كيف توظف بحكمة كافة الأموال التى تستلمها (وتقوم بتبذيرها). إننا على استعداد للاستمرار في تقديم مثل هذه المساعدة وربما المزيد من المساعدات العسكرية. "

" إن فكينى قد يسمكك أيضاً بعض النغمات المعادية لاسرائيل. وعليك أن تكون حازماً معه وتواجهه بأننا لا ننوى أن نسمح للعرب بالهجوم على اسرائيل أو العكس. لاحظ أنك تركت انطباعاً عظيماً على فكينى عندما قابلته من قبل أثناء عمله كسفير لبلاده هنا. وقد أبدت أمامه بعض الآراء السياسية العامة. وسوف يكون سعيداً إذا فعلت ذلك مرة أخرى. " ١٠٥

رسالة من السفير لايتنر

في يوم ١٩٦٣/٩/٢٩ (أى اليوم السابق على الموعد المقرر للقاء كنيدي بفكينى، حول المستر ديفيد نيوسوم^{١٠٦} David L. Newsom على المستر كומר بالبيت الأبيض رسالة مؤرخة في ١٩٦٣/٩/١٣ كانت قد وصلته مؤخراً من سفير أمريكا الجديد في ليبيا المستر لايتنر، وقام المستر كומר بدوره بإحالة الرسالة على الرئيس كنيدي يوم ١٩٦٣/٩/٣٠ بعبارة موجزة جاء فيها:

- ١٠٤ لا يخفى لهجة السخرية والاستخفاف في التعبير.
- ١٠٥ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. (١٩٦١ - ١٩٦٣) المجلد XXI - أفريقيا. ص ١٥٧ - ١٥٨، وقد أورد محمد حسنين هيكل ترجمة لهذه المذكرة في الصفحة (٧٢٣) من كتابه " سنوات الغليان "، مرجع سابق. غير أنه يلاحظ أن الترجمة المذكورة لم تتسم بالدقة حيث أسقط منها بعض الفقرات، كما أن التقديم الذى أورده لهذه الوثيقة في الصفحة (٧٢٢) لا يستقيم مع السياق التاريخي لها إذ جاء فيه: (وكان الموقف في المغرب العربي لا يقل عنه مدعاة للقلق منه في المشرق العربي أو في الجنوب العربي. فقد راحت القاهرة متابعه محاولات أمريكية لتثبيت وجودها في قاعدة " ولس " في ليبيا. وتظهر وثائق مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض أن سياسة الولايات المتحدة في ليبيا كانت إلى جانب أهداف أخرى متعددة تسعى لتعزيز وجودها العسكى قريباً في الجمهورية العربية المتحدة).
- ١٠٦ كان يشغل منصب مدير مكتب شئون أفريقيا الشمالية بإدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية منذ سبتمبر ١٩٦٣.

" قد يكون المرفق هو أفضل تحضير ممكن للقائك بفكني، وهو رسالة كتبت مؤخراً من قبل سفيرنا. وهو يصف ببلاغة موجزة جوهر المشكلة ... إننا بحاجة لقاعدة وليس لانتشار قواتنا في الشرق الأوسط والهند، غير أن حكومة ضعيفة في ليبيا (يقصد حكومة فكني) تترك حقنا في القاعدة يتآكل .. "

وكان من أهم ما جاء برسالة السفير لايتنر^{١٠٧} الفقرات التالية:

" إنني لا أرغب في إخفاء انزعاجي إزاء المسار الذي تتجه فيه حكومة فكني: تبنيه للأصوات المتطرفة الداعية إلى إلغاء الاتفاقية الخاصة بقاعدة وليس (والمعاهدة البريطانية)، وتحريكه لقرار قمة أديس أبابا الخاص بوقف التسلح^{١٠٨}، والتعلل بالضغوط المزعومة من قبل جارات ليبيا العربية لتبرير فشل الحكومة الليبية في الدفاع علناً عن الاتفاقيات المتعلقة بالقواعد الأجنبية. إنه يسير على حبل مشدود من أجل البقاء في منصبه ويحتاج إلى دعم شعبي لأنه لا يستند إلى دعم قبلي أو حزبي. قد يكون هذا الأمر من وراء أسلوبه الضعيف في معالجة كافة المسائل المتعلقة بالوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في ليبيا. وبصرف النظر عن الدوافع/الأسباب لدى فكني، فقد كانت محصلة كل ذلك حالة من عدم اليقين استغلها ويستمر في استغلالها المعارضون المتمرسون. إن الدق على وتر العواطف الوطنية والقومية، إلى جانب الموقف الرخو من طرف الحكومة، قد يمكن هذه القوى من إثارة مشاعر معادية للقواعد بشكل متصاعد بين الليبيين. وباختصار فليس من الضروري لنا أن نفهم الأمور بشكل كامل من أجل أن ندرك أن فشل فكني وإخفاقه في التصدي بأي شكل إيجابي لحملة البرلمان والصحافة في ليبيا أدت إلى تاجيح تلك الحملة.

" ليس علينا أن نعلم علم اليقين ما إذا كانت الحكومة هي التي أوعزت ببدء الحملة التي شنكتها الصحافة الليبية ضد قاعدة وليس وضد شركات البترول. ما نعلمه فعلاً هو أن الصحافة في هذا البلد عليها أن تتبع سياسة الحكومة وليس بمقدورها نشر مقالات لا ترضى عنها هذه الحكومة. وفي الحقيقة فإن حكومة فكني لا تمنع في نشر الموقف الذي اتخذته الأقلية من البرلمانيين ومن الصحافة. إن فكني لا يستطيع أن يقنعنا بقوله أنه مضطر للرضوخ لضغط الرأي العام. إن عدم اتخاذ أي إجراء يضعه في صف المجموعة المعادية للقاعدة. "

ثم يتساءل السفير لايتنر في رسالته "ماذا علينا أن نفعله إزاء هذا؟" ويجيب قائلاً:

" لست متأكداً من جدوى مجادلته بمنطق أنه من مصلحة ليبيا الإبقاء على قاعدة وليس والقواعد البريطانية. إنه يدعى أن الشعب الليبي يعتقد بأن القاعدة تشكل خطراً على أمن ليبيا. إنني أعتقد أن فكني سيكون سعيداً لرؤيتنا جميعاً نغادر ليبيا. وهو يرمى من خلال أعماله (أو من خلال موقفه السلبي) إلى التعجيل بوقوع هذه العملية. "

١٠٧ من وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي. جرى الإفراج عنها في عام ١٩٩١ الوثيقة رقم (003499) الميكروفيلم رقم (311).

١٠٨ لم أفهم ما الذي قصده السفير بهذه العبارة.

" إن فكيني يعلم أن الملك سوف لن يسمح بحدوث هذا الآن. كما أنه هو نفسه ربما لا يعتقد أن الوقت المناسب لذلك الآن. النقطة الرئيسية هي أن فكيني بدلاً من أن يحاول تأخير هذا اليوم فهو يساعد متعمداً على تأجيله. "

" إننى شخصياً أفترض لأسباب عديدة أن بقاءنا في قاعدة وپلس سوف لن يستمر إلى ما لا نهاية. ومن ثم فإن سياستنا يجب أن تهدف إلى المحافظة على البقاء فيها أطول مدة ممكنة لنا، أو المدة التي يكون من مصلحتنا البقاء فيها. غير أن المشكلة هي هل بإمكاننا جعل الحكومة الليبية تتبنى سياسة موازية لهذه السياسة. من المؤكد أن فكيني يعلم أننا نعتبر وجود القواعد الأجنبية مفيد لليبيا، غير أنه ربما لا يعلم أننا لا ننوي البقاء في ليبيا إلى الأبد. ومن الواضح أنه عازف أن يفصح لأي أحد أنه ليس من مصلحة ليبيا أن تتخلص الآن من القواعد الأمريكية (والبريطانية) العسكرية فيها. ورغم ذلك، وحتى إن لم يكن بمقدوره الإفصاح عن هذا علانية فإن من حقنا أن نعرف موقف حكومته من هذه القضية. ولا بد لي من القول أنني لم أشاهد من قبل شخصاً مقلد الفم، متباعداً بهذا الشكل مثل هذا الفكيني.

كما ورد في فقرة أخيرة من فقرات رسالة السفير لايتنر:

" وأخذاً في الاعتبار أن فكيني مغرور وطموح وفضلاً عن أنه ذو ميول عربية ومصرية وإفريقية معادية لإسرائيل وللقواعد الأجنبية وللإستعمار، وأنه صاحب موقف محايد في الصراع بين الغرب والشرق، فإنه من الواجب على الحكومة الأمريكية أن تبذل جهداً خلال زيارة فكيني القادمة للولايات المتحدة للتأثير على تفكيره وإذا كان ممكناً الحصول منه على تصريح بشأن موقف حكومته إزاء قاعدة وپلس. وإننى أتمنى أن يتم ذلك بواسطة الرئيس كينيدي نفسه، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتأكيد على عدم واقعيته بمطالبته لنا بأي مساعدات اقتصادية أمريكية جديدة، وأن يقلل من تأثير اتصالاته بالوفود الإفريقية بالأمم المتحدة في نيويورك والمعادية للقواعد الأجنبية. "

برقية من راسك حول المقابلة

في ٣/١٠/١٩٦٣ بعث السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر ببرقية تحمل الرقم (١٠٨) إلى واشنطن أبلغها بموجبها أنه يعتزم التحدث مع فكيني خلال الأيام القليلة التالية، وحث الوزارة أن تزوده بما يساعده على تفهم ما دار خلال لقاء فكيني بالرئيس كينيدي^{١٠٩}.

وفي ٧/١٠/١٩٦٣ ردت الخارجية الأمريكية على بريقة سفيرها ببرقية جاء فيها^{١١٠}:

١٠٩ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٩ - ١٦٠).

١١٠ البرقية موقعة من الوزير راسك . م . س . ص (١٥٩ - ١٦٠).

" بالإشارة إلى برفيتكم رقم (١٠٨ - طرابلس) التقى رئيس الوزراء فكيني مع الرئيس كينيدي يوم ٣٠ سبتمبر وفيما يلي مقتطفات من "مذكرة المحادثات" التي لم تجر إجازتها بعد، وهي ما تزال موضوع مراجعة، ومن ثم فلا ينبغي مناقشتها مع الحكومات الأجنبية.^{١١١}

" رحّب الرئيس بفكيني الذي أجاب بأنه يحمل إليه تحيات صداقة من الملك ومن وليّ العهد بعد إشارة مقتضبة إلى رحلة فكيني القريبة (شهر أغسطس) لكل من الجزائر والمغرب وتونس استفسر الرئيس عن الأوضاع في ليبيا. قال فكيني إن الرأي العام الليبي أبدى ترحيبه بمزيد من الإجراءات من أجل تحقيق شكل أكثر توحيداً للحكومة، ومن ثمّ فقد قامت حكومته بتعديل الدستور بما يحقق تلك الرغبة. وأضاف أن حكومته أقرت خطة خمسية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعبر عن أمله في أن تسهم الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الخطة، فالخطة هي المفتاح لاستقرار ليبيا، وليبيا من جانبها تعول على الولايات المتحدة الأمريكية . "

" وصف الرئيس كينيدي من جانبه التخفيضات الكبيرة التي أجراها الكونجرس على المساعدات التي تقدمها أمريكا لدول العالم والصعوبات التي ترتبت على هذا الإجراء، ومع ذلك فإننا نحاول القيام بما في مقدورنا القيام به، وفي حالة ليبيا فهي بعائداتها النفطية ينبغي أن تكون في وضع جيد جداً معتمدة على نفسها. "

" أجاب فكيني بأن عائدات النفط الليبي ستشكل المصدر الرئيسي لتمويل الخطة. غير أن المشكلة الحقيقية سوف تكون في السنتين أو الثلاث الأولى للخطة قبل أن تكون العائدات النفطية قد استلمت، وأضاف فكيني بأن للولايات المتحدة علاقة خاصة بليبيا، وعلى سبيل المثال فإن واحدة من أهم القواعد الأمريكية موجودة في ليبيا، وليبيا تواجه مشكلة بسبب وجود هذه القاعدة. "

" وذكر الرئيس أنه لاحظ من جانبه الحملات التي شنتها الصحافة الليبية على قاعدة ولس، غير أن القاعدة مهمة للاستقرار في المنطقة وهي ضمان لاستمرار استقلال ليبيا واستقرارها، ومن ثمّ فمن رأيه أنه من الأفضل أن يحاول فكيني إخفات الحملات الصحفية^{١١٢} وأن يتجنب جعل قاعدة ولس قضية سياسية أساسية. "

" أمّن فكيني من جانبه على أن موضوع القاعدة لا يشكل في الوقت الحاضر قضية سياسية كبرى، غير أنه أضاف ملاحظاً أن قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات كبيرة إلى ليبيا سوف يساعد على إبعاد قضية القاعدة من الساحة السياسية الداخلية. "

" أكد الرئيس كينيدي على ثقل العبء، الذي تشكلته التزامات أمريكا على الصعيد العالمي وهي التزامات تنفيذ منها ليبيا بشكل غير مباشر. فليبيا كالمملكة العربية السعودية سوف تكون مستهدفة من قبل دول أخرى بسبب ثروتها البترولية^{١١٣}. إن أمريكا سوف تقوم بأقصى

١١١ ينبغي ملاحظة هذه الدرجة العالية من الحذر في التعامل مع وثائق الدولة وأسرارها.

١١٢ طبعاً ليس في ذلك أي بأس طالما أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى لو كان ضد حرية التعبير والصحافة.

١١٣ كان الولايات المتحدة ليست من بينها!؟

ما بمقدورها أن تقوم به، غير أنها لا تستطيع أن تلبي كل ما تطالب به ليبيا. وحث الرئيس ضيفه فكيّني كي يشرح للشعب الليبي أن القاعدة مفيدة لاستقرار ليبيا وأنها شيء نافع لها. وعندما تطلب منا ليبيا أن نرحل عن القاعدة فسنفعل، غير أنه إذا قيل لنا أنه علينا أن نختر بين أن نسهم في تمويل خطة التنمية وبين أن نفقد القاعدة، ففي هذه الحالة سوف يكون قرارنا بالرحيل عن القاعدة^{١١٤}.

" عند ذلك قال فكيّني أنه تحدث بصراحة لأن الدفاع عن وجود القاعدة ليس مهمة سهلة ومبلغ مليون دولار فقط كإيجار لها لا يبدو شيئاً كبيراً على الرغم من وجود مساعدات أخرى. "

" وأجاب الرئيس بأن سكان ليبيا لا يزيدون عن ١,٢٥ مليون نسمة ومع ذلك فإن ليبيا تسلمت في هذا العام (٦٥) مليون دولار كعائدات نفطية، ومن المحتمل أن تستلم في العام القادم (١٠٠) مليون دولار وربما قد يصل هذا المبلغ إلى (٣٠٠) مليون دولار سنوياً خلال أعوام قليلة. إننا نقدر الوضع في ليبيا واحتياجاتها، غير أن مثل هذه العائدات النفطية هي بشكل واضح مصدر قوة كبيرة لها. "

" أشار فكيّني بعد ذلك إلى أن الولايات المتحدة سمحت لليبيا استعمال جزء صغير من قاعدة ويلس لتدريب ضباط الطيران العسكري الليبي الذي تدعّمه أمريكا. إن هذه المشاركة شيء جيد، وإذا أمكن تطويرها إلى استعمال مشترك للقاعدة، فسوف يساعد ذلك كثيراً. وقد وافق الرئيس على أن ذلك سوف يكون مفيداً. "

" واختتمت المحادثة بملاحظات من كل من فكيّني والرئيس تتعلق بالحاجة إلى الحذر بشأن مستقبل الوفاق والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. "

كما تضمنت برقية وزير الخارجية الأمريكية راسك التي وجهها إلى السفير لايتنر الإشارة إلى بعض الوقائع والمعلومات الاضافية المتعلقة بقاء الدكتور فكيّني بالرئيس كنيدي كان من بينها:

" بعد المحادثات دعى الرئيس الدكتور فكيّني إلى حفل أداء المدير العام للبريد Postmaster General لليمين. وخلال هذا الحفل قابل فكيّني عدداً من الوزراء. وقام الرئيس فيما بعد بمصاحبة فكيّني إلى مكتبه الخارجي حيث صافح موظفي السفارة الليبية^{١١٥}. كما طلب من فكيّني أن ينقل تحياته إلى

١١٤ كما سنرى في المجلدات التالية، من المؤكد أن الرئيس كنيدي لم يكن يعني أي كلمة مما قاله وإنما كان يقصد إفحام فكيّني .. وأورد صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتورة أن فكيّني ذكر أثناء إفادته أمام محكمة الشعب (نوفمبر ١٩٧١) أن الرئيس كنيدي كان متعاطفاً مع طلب ليبيا بإلغاء القاعدة الأمريكية من فوق أراضيها. م. س. ص (٣٦٨ - ٣٦٩). وقد أكد جون رايت هذا الأمر قائلاً بأن فكيّني وجد كنيدي " متفهماً بالكامل " للمطلب الليبي م. س. ص (١١٧).

١١٥ لم يجر تعيين سفير جديد لليبيا في واشنطن منذ مغادرة فكيّني لهذا المنصب في فبراير ١٩٦٣. وتفيد البرقية ذاتها أن فكيّني اصطحب معه من نيويورك سكرتيره الخاص (على بوسريويل) ورائد الشرطة (ظاهر رحومة)، وكان (فرج بن جليل) المستشار بالسفارة الليبية بواشنطن الدبلوماسي الوحيد الذي حضر مع الدكتور فكيّني أثناء اجتماعه بالرئيس كنيدي.

الملك وإلى وليّ العهد واقترح على فكينى، إذا رغب في ذلك، أن يكاتبه مباشرة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك^{١١٦} "

١١٦ تجدر الإشارة إلى أن ليبيا أعلنت يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ الحداد الرسمى لمدة سبعة أيام إثر وفاة الرئيس الأمريكى كنيدي.

العابدية سفيراً بواشنطن

ظل منصب سفير ليبيا لدى واشنطن شاغراً منذ مغادرة الدكتور محي الدين فكيني له في فبراير ١٩٦٣ قبيل تعيينه رئيساً للحكومة في ١٩٦٣/٣/١٩. وفي ١٩٦٣/٩/١٤ قام الدكتور فكيني بتسليم السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر مذكرة شفوية Note Verbale تطلب موافقة الحكومة الأمريكية بأسرع وقت ممكن على ترشيح السيد فتحى على العابدية (الذي كان يشغل منذ ١٩٦٣/٥/٦ منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية) سفيراً لليبيا لدى واشنطن. ويستفاد من النبذة الشخصية حول السيد العابدية:

- أنه تلقى تعليمه الابتدائي بالأردن وأكمل تعليمه الثانوي والجامعي بالقاهرة.
- عمل سكرتيراً شخصياً للملك إدريس خلال السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ .
- عمل قنصلاً بالسفارة الليبية بواشنطن خلال عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦.
- يتكلم الانجليزية وبعض الفرنسية.

وقد وصفته مذكرة معدة للبيت الأبيض بأنه طيب المعشر وذو ميول غربية غير أنه يعتبر سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منحازة إلى اسرائيل.

وتفيد برقية^{١١٧} مرسله من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها بليبيا أن الوزارة وافقت على ترشيح السيد العابدية سفيراً لليبيا لدى واشنطن. وفي ١٩٦٣/١٢/١٩ بعث السفير لايتنر ببرقية^{١١٨} إلى واشنطن أفادها بموجبه أن مرسوماً ملكياً نشر في ذلك اليوم ويحمل تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٤ قضى بتعيين السيد فتحى العابدية سفيراً للمملكة الليبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

١١٧ البرقية مورخة في ١٩٦٣/٩/٢٧ وتحمل الرقم (١٤٦١٤) بالملف Pol 17 Libya - US.

١١٨ البرقية تحمل الرقم (١٩٥) موجودة بالملف السابق. ويفهم من مطالعة الوثائق الأمريكية أن السفير العابدية وصل إلى واشنطن في منتصف شهر يناير ١٩٦٤، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس جونسون في فبراير ١٩٦٤.

وثائق أمريكية محجوبة^{١١٩}

يلاحظ المطالع لمفات الخارجية الأمريكية أن (١٤) وثيقة من الوثائق السرية المتعلقة بفترة حكومة فكينى جرى سحبها^{١٢٠} ولم يتم الافراج عنها وظلت محتوياتها طى الكتمان. وغنى عن القول أن الوثائق المحجوبة لا بد أنها تنطوى على معلومات بالغة الأهمية والسرية^{١٢١}. وإذا لم يكن بمقدورنا الآن أن نعرف أو حتى أن نتكهن بمحتواها، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن المعلومات الواردة بها سوف تلقى - عند الافراج عنها - المزيد من الأضواء على وقائع وأحداث وتطورات فترة حكومة فكينى وسوف تزيد قراءتنا وفهمنا لها وضوحاً، بل ربما ستغير إلى حد كبير من هذه القراءة والفهم.

-
- ١١٩ أشرنا في أكثر من موضع من فصول هذا المجلد إلى وجود عدد من وثائق الخارجية البريطانية التى لم يتم الافراج عنها. راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والحزبية " بفصل " حكومة فكينى . وتواصل الصراع الداخلى " وكذلك مبحث " اجتماع لندن - يونيو ١٩٦٣ " بفصل " حكومة فكينى .. التسسيق البريطانى والأمريكى " .
- ١٢٠ تم سحب جميع هذه الوثائق الأربعة عشر بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٣ عدا واحدة منها جرى سحبها في ١٩٩٤/٢/٩. وقد ورد اسم المستر هاملتون Hamilton على اعتبار أنه موظف وزارة الخارجية الأمريكية الذى قام بسحب هذه الوثائق.
- ١٢١ ورد بالمذكرة التى تركت في موضع كل وثيقة جرى سحبها عبارة " تم سحب الوثيقة لأنها تضمنت معلومات ذات تصنيف أمنى X " The Item Identified Above Has been Withdrawn " because it contains X Security Classified Information راجع ملحق الوثائق الأمريكية.

وفيما يلي بيان بالوثائق المحجوبة عن الافراج من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية:

رقم الاسترجاع	الملف	الجهة الموجهة إليها	الجهة المرسنة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة
93953839730005 A	POL-2 General Reports / Stats	/ الخارجية واشنطن	/ السفارة بنغازي	٦٣/٦/٥	Agram A (١) - 3
9395383973 00003	POL-1 General Policy Background	/ السفارة طرابلس	/ الخارجية واشنطن	٦٣/٦/٧	Tel. 303 (٢)
9395383973 0003 A	POL-1 General Policy Backgrounds	وزير الخارجية	/ السفارة طرابلس	٦٣/٦/١١	Tel. 342 (٣)
939538 3973 0003 B	POL-1 General Policy Backgrounds	/ السفارة طرابلس	/ الخارجية واشنطن	٦٣/٦/١٢	Tel. 308 (٤)
939538 3973 00002	POL-1 General Policy Backgrounds	/ الخارجية واشنطن	/ السفارة طرابلس	٦٣/٦/١٢	Agram A- (٥) 418
939538 3973 00005	POL-2 General Policy Backgrounds	/ الخارجية واشنطن	/ السفارة طرابلس	٦٣/٦/١٢	Agram A- (٦) 419
939538 03974 00002	POL-23 Internal Security	/ الخارجية واشنطن	/ السفارة طرابلس	٦٣/٧/٢	Agram A- (٧) 1
939571 00011 00021	POL-1 Libya UK	/ السفارة طرابلس	/ الخارجية واشنطن	٦٣/٩/١٣	Agram (٨) CA-2938 مع ملحقات
939538 03974 00009	Political Affairs & Relations	/ السفارة طرابلس	/ الخارجية واشنطن	٦٣/٩/٣٠	(٩) محضر محادثة
939538 03973 00004	POL-2 General Reports / Stats Political Affairs & Reports	/ الخارجية واشنطن	/ السفارة طرابلس	٦٣/١٢/٢	Agram A- (١٠) 160
939538 03974 00006	POL-1 General Policy Backgrounds	/ السفارة طرابلس	/ الخارجية واشنطن	٦٣/١٢/٢٣	Tel. 207 (١١)
939538 03973 00001	Political Affairs & Relations	/ الخارجية طرابلس	/ السفارة بنغازي	٦٣/١٢/٢٣	Agram A- (١٢) 64
939538 03974 00004	Political Affairs & Relation	وزير الخارجية	/ السفارة طرابلس	٦٣/١٢/٢٧	Tel. 207 (١٣)
939538 03974 00003	Political Affairs & Relations Libya-A	/ السفارة الرباط	/ الخارجية واشنطن	٦٣/١٢/٣٠	Tel. 1255 (١٤)

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول البيان السابق:

١. من الواضح أن الوثائق الستة الأولى متقاربة التواريخ (ما بين ٥ و ١٢ يونيو ١٩٦٣) ومن المرجح أن تكون متعلقة بموضوع واحد. تجدر الإشارة إلى أن هذه هي الفترة ذاتها التي أطلع خلالها أحد دبلوماسي السفارة الأمريكية بلندن أحد مسؤولي الخارجية البريطانية على وثيقة سرية للغاية ورفض ترك صورة منها معه.^{١٣٢}
٢. الوثيقة الثانية هي الوحيدة التي جرى سحبها في تاريخ مختلف (١٩٩٤/٢/٩) عن بقية الوثائق التي جرى سحبها جميعاً في ١٩٩٣/١٢/٢٧.
٣. إذا صحت الواقعة التي أشرنا إليها في بحث " زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات " من هذا الفصل فإننا نرجح أن تكون الوثيقة رقم (٩) المؤرخة في ١٩٦٣/٩/٣٠ الخاصة بمحضر محادثة جرت في وزارة الخارجية بواشنطن، ذات صلة بهذا الموضوع.

١٣٢ راجع بحث " اجتماع لندن - يونيو ١٩٦٣ " بفصل " حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني الأمريكي "